This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume :3 Issue :4 August 2021
p. 159-179

HONOR CRIMES AND ITS LEGAL AND SOCIAL IMPACTS: MURDER IS A WASH OF SHAME AS A MODEL

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.4-3.15>

Bushra Salman Hussain AL OBAIDI ¹

Abstract:

The importance of research: The heavenly canons and all laws affirm the guarantee of everyone's right to life, but a look at daily practices reveals that a large number of women are killed daily under the background of honor killings. His race and his religion, is considered today a necessity and a priority heavily placed on the collective conscience.

The exacerbation of the phenomenon of honor murders, or the liquidation of women who has rebel against family laws, and the pretext that she is an adulterer, is a dangerous indication of underestimating the right of women to life and is a sign of social discrimination practiced on the basis of gender.

The phenomenon of the exacerbation of honor murders indicates a crisis of relationships within the family and society, a crisis of relations within the community of women, the continued dominance of some customs over laws in contemporary societies, and the institutionalization of violence against women and their sacrifice.

Iraq society is a tribal society and accepts the idea of killing of women as a means of dishonor. However, killings under this concept have increased as a result of the tyranny of tribal values, and they increased even more after the occupation of Iraq on 9/ 4 / 2003

Research objectives: abolishing the legal articles that encourage the killing of women under any pretext, and making the crime of murder under the pretext of washing shame a premeditated murder, like all murders, and subject to its provisions without wearing the garment of a mitigating excuse and allowing the perpetrators to escape from punishment and activating the implementation of international conventions and respecting them. Part of the national legislation for ratification by Iraq. As well as respect for the constitutional texts being the highest in the application.

When talking about treating this crime and setting up a solution for it, the law must be the other side, without a law that protects women,

Received :
27/06/2021

Accepted:
12/07/2021

Published:
01/08/2021

¹ Dr. , Al-Mustafa University College, Iraq, d_bushra_alaubadi@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0003-3484-0692>

clarifies the limits and provisions of this crime, and establishes appropriate punishment for its images in a way that does not allow the perpetrators to escape from punishment, then there will be no benefit from all that was said It is said about violence against women.

Key words: Honor Crimes, Murder Is A Wash of Shame, Women.

جرائم الشرف وتأثيراتها القانونية والاجتماعية القتل غسلا للعار أنموذجاً

بشرى سلمان حسين العبيدي²

الملخص

تؤكد الشرائع السماوية والقوانين كافة على ضمان حق كل فرد في الحياة. ولكن نظرة في الممارسات اليومية يتبين أن عددا كبيرا من النساء يتعرضن يوميا للقتل تحت خلفية جرائم الشرف. وبناء على ذلك فإن الدفاع عن انتهاك حق الفرد، بقطع النظر عن جنسه ولونه وعرقه ودينه، يعد اليوم ضرورة وأولوية مطروحة بشدة على الضمير الجمعي. إن استفحال ظاهرة القتل على خلفية الشرف، أو تصفية المرأة المتمردة على قوانين الأسرة جسديا والتذرع بأنها زانية، يعد مؤشر خطير على الاستخفاف بحق النساء في الحياة كما أنه علامة دالة على التمييز الاجتماعي الممارس على أساس الجنس. وتنم ظاهرة استفحال القتل على خلفية الشرف عن أزمة علاقات داخل الأسرة والمجتمع وأزمة علاقات داخل مجتمع النساء واستمرار هيمنة بعض الأعراف على القوانين في المجتمعات المعاصرة ومأسسة العنف ضد المرأة والتضحية بها. العراق مجتمع عشائري يتقبل قتل النساء غسلا للعار إلا أن حوادث القتل تحت هذا المفهوم قد ازدادت نتيجة لطغيان القيم القبلية. وازدادت أكثر بعد احتلال العراق في 2003/4/9. أهداف البحث/إلغاء المواد القانونية التي تشجع على قتل النساء تحت أي ذريعة، وجعل جريمة القتل تحت ذريعة غسل العار جريمة قتل عمدية ككل جرائم القتل وتخضع لأحكامها من دون أن تلبس ثوب العذر المخفف وبما يسمح للجناة من الإفلات من العقاب وتفعيل العمل بالاتفاقيات الدولية واحترامها كونها جزء من التشريع الوطني لمصادقة العراق عليها. كذلك احترام النصوص الدستورية كونها الأسمى في التطبيق. عند الحديث عن علاج هذه الجريمة ووضع حل لها فيجب أن يكون القانون هو الطرف الآخر، فمن دون قانون يحمي المرأة، ويوضح حدود وأحكام هذه الجريمة ويضع عقابا مناسبا لصورها بما لا يسمح لمركبيها من الإفلات من العقاب، فلن يكون هناك أي نفع من كل ما قيل ويقال عن العنف ضد النساء.

المخطط التعريفي:

المطلب الأول: المعالجة القانونية للقتل غسلا للعار

المطلب الثاني: أشكال القتل غسلا للعار

1. القتل حال المفاجأة بالزنى

2. القتل تحت ذريعة البواعت الشريفة

المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للجريمة.

الكلمات المفتاحية: جرائم الشرف، القتل غسلا للعار، النساء.

المقدمة:

تؤكد الشرائع السماوية والقوانين كافة على ضمان حق كل فرد في الحياة. ولكن نظرة في الممارسات اليومية يتبين أن عددا كبيرا من النساء يتعرضن يوميا للقتل تحت خلفية "جرائم الشرف" أو "غسلا للعار" بل إن العديد من القوانين في

²د. كلية المصطفى الجامعة، العراق، d_bushra_alaubadi@yahoo.com

البلدان العربية والإسلامية تضحي بالمرأة في سبيل خدمة مصالح المجتمع الذكوري. وبناء على ذلك فإنّ الدفاع عن انتهاك حقّ الفرد، بقطع النظر عن جنسه ولونه وعرقه ودينه، يعدّ اليوم ضرورة وأولوية مطروحة بشدّة على الضمير الجمعي.

إنّ استفحال ظاهرة القتل على خلفية الشرف، ونعني بذلك القتل لمجرد الاشتباه بإقامة المرأة علاقة جنسية خارج مؤسسة الزواج أو تصفية المرأة المتمردة على قوانين الأسرة جسدياً والتدّرع بأنّها زانية، يعدّ مؤشر خطير على الاستخفاف بحق النساء في الحياة كما أنه علامة دالة على التمييز الاجتماعي الممارس على أساس الجنس. فبينما تعاقب المرأة لمجرد أنّها خالفت الأوامر ولم تستسلم للإرادة الذكورية يعامل الرجل معاملة تليق بمنزلة الذكور. إذ لا ينظر إلى العلاقات الجنسية التي يقيمها الرجال بنفس الطريقة التي تعامل بها المرأة كما أنّ عقاب الرجل الذي اعتدى على المرأة تخفف بالقياس إلى عقوبة المرأة.

وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات المنددة باستشراف ظاهرة التصفية الجسدية للنساء على خلفية الشرف فإنّ الوضع يزداد سوءاً وتشتد وطأة العنف الذي يستهدف النساء. فهل معنى ذلك أنّ حياة المرأة لا تعادل حياة الرجل وأنّ هناك إنساناً تراعى حقوقه ونصف إنساناً تنتهك حقوقه متى شأنت الإرادة الجماعية العشائرية ذلك؟ أليست مصادرة حق المرأة في الحياة شكل جديد من أشكال الوأد الذي ينفي إنسانية المرأة وحققها في أن تتمتع بمجموعة من الحقوق كونها فرداً في المجتمع؟ ألا يعدّ هذا الانتهاك الصارخ لحق الحياة دليل على أن المرأة تعامل في المجتمعات الإسلامية عامة والعربية خاصة على أنها مواطنة من الدرجة الثانية لها حقوق أقل من حقوق الرجل – إن كانوا أصلاً يعترفون لها بالحقوق؟ هذا وتتمّ ظاهرة استفحال القتل على خلفية الشرف عن:

1- أزمة علاقات داخل الأسرة والمجتمع إذ يغيب الحوار بين أفراد العائلة وتندعم الثقة ويصبح الشك سمة غالبة على البنية النفسية السائدة ويغدو العنف سيّد الأحكام. وهو أمر معبّر، في نظرنا، عن خلل في منظومة التنشئة الاجتماعية التي تقوم على التخويف والزجر والعقاب والشك في النوايا إلى غير ذلك من الآليات التي تحدث عنها (ميشال فوكو) في كتابه "المراقبة والعقاب".

2- أزمة علاقات داخل مجتمع النساء. كثيراً ما يتم التركيز على طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة القائمة على التسلط. فالرجل (الأب، الجد، الأخ، أبناء العم وصولاً إلى أبناء الحي) هو الذي يمارس سلطة الهيمنة على نساء العشيرة ويفرض عليهن قوانين الطاعة والاستسلام والخضوع. ولكن أليست علاقة النساء المتوطنات مع المجتمع الذكوري والمتبنيات للقيم الذكورية بالمرأة/الضحية علاقة غير سوية قائمة على إعادة إنتاج نمط العلاقة بين المهيمن والمهيمن عليه؟ فكم من امرأة كلفت بالتحكم في سلوك البنات والنساء ومراقبتن لصالح الرجال، وكم من امرأة نهضت بمهمة تقديم حجة براءة العروس في الليلة التي خصصت لطقس الافتضاض – ليلة الدخلة –، وكم من امرأة اضطلعت بدور بتر الأعضاء الجنسية الأنثوية بدعوى الحفاظ على العادات، وكم من امرأة كانت عوناً للرجال على حساب 'بنات جنسها' فكتمت مقولة حق وشهدت زوراً وبهتاناً لتبرئ ساحة الرجل وتضحي بالمرأة، وكم من امرأة مارست القتل وأسالت الدم خدمة لقوانين العرض والشرف المتخلفة والجاهلية. وهكذا نتبين أن ممارسة العنف والقهر والتسلط وحرمان المرأة من حق الحياة ليست أفعالاً منسوبة للذكور فحسب ومندرجة ضمن بنية علاقات مختلة. إنما هي أيضاً نتاج غياب وعي نسائي جمعي.

3- استمرار هيمنة بعض الأعراف على القوانين في المجتمعات المعاصرة. ومن هذه الأعراف ما يتعلق بالتحكم في الجسد الأنثوي وفي مصائر النساء. فباسم الأعراف تحرم المرأة من الإرث في عديد المجتمعات ويتم التغاضي عن عدم الالتزام بما ورد في القرآن من أوامر بينما يتمسك بعضهم بتطبيق الشريعة في أحكام الزنا والردة والسرقة وغيرها من أحكام الحدود. وباسم العادات يدافع البعض عن ختان البنات مستهزئين بانتهاك حرمة الجسد وكأن حق المرأة في حفظ النفس لا يعادل حق الرجل. وإذا كان العرف في تعريف بعض القدامى هو "ما استقر في النفوس من قول أو فعل وتلقته الطبائع السليمة بالقبول" فإنّ ثبات العمل بجرائم الشرف دليل على تواطؤ قسم كبير من أفراد المجتمع على حساب حقوق النساء. وواضح أن القبول والاستحسان ليستا علامتين دالتين على سلامة الطبائع بل هما مخبرتان عن تجذّر الأعراف سواء كانت صالحة أو فاسدة وشدة رسوخها بحيث يصعب التخلص منها. ويمكن القول إنّ تمسك المجتمعات المعاصرة بهذه الأعراف مخبر عن انتقائية في التعامل مع مكنسبات الحداثة. فبينما يتم التخلص من عادات لعدم انخراطها في منظومة حقوق الإنسان يُتَشَبَّث في المقابل، بأعراف أخرى بدعوى التمسك بالخصوصية والهوية وطهرانية المجتمع ونقاء الأمة. وبذلك تتحول أجساد النساء إلى فضاء لممارسة سلطة الرجال.

4- نمط البنية الذهنية السائدة التي لا تفصل بين جسد المرأة الخاص بها وحدها والجسد الرمزي للجماعة إذ يجري وسم أجساد النساء عبر أساليب خاصة يقصد بها تذكيرهن بأنهن نساء يمثلن شرف القبيلة / الأمة. وهذا يعني أنّ المجتمع ينظر إلى الجسد الذكوري على أساس أنه حامل لعلامات الفحولة والتعلّق والتدبّر والقدرة على الإنتاج بينما ينظر إلى الجسد الأنثوي على أنّه محمل الرموز ومكرّس لخدمة مصالح المجموعة فضلاً عن كونه موطن الفتنة والإغراء ومركز المحسوس في مقابل المعقول، وهو جسد مشدود إلى عالم اللانضباط لنقصان العقل والدين. فالمرأة وفق هذا التصور، غير قادرة على التحكم في سلوكها ولذلك توضع تحت محك التجربة وتدان وتعاقب.

5- مأسسة العنف ضد المرأة والتضحية بها إذ تتساهل بعض الدول مع جرائم الشرف في بلدان مثل العراق وفلسطين والأردن وسوريا وغيرها وتصفح الجماعة على القاتل. ولعلّ الخطورة تكمن في الألفة الحاصلة بين الأعراف والقوانين.

فالعنف الذي تمارسه الأسرة يستند إلى القانون الذي يبارك هذه الممارسات أو يتغاضى عنها أو يشرعها أو يلتزم الصمت حيالها فيقف ضد كل محاولات تغييرها. وأياً كان الأمر فالعنف المسلط على ضحايا جرائم الشرف مضاعف: عنف الأهل والخلان وعنف الأعراف والقوانين: عنف الماضي والحاضر.

6- إن سلب المرأة حق الحياة مردّه نظرة المجتمع إلى جنسيتها التي تعتبر مهددة للنظام الاجتماعي ومخلخلة لكيونة الرجل ولذلك تعاقب النساء بصرامة تحت ذريعة أنه يصعب على النساء التحكم في شهواتهن وفي مقابل ذلك يتم التغاضي عن أفعال الرجال وزلاتهم. ويمكن أن نرجع قسوة الجماعة في الحكم على المرأة، سواء ارتبطت بعلاقة خارج مؤسسة الزواج أو اتهمت بإفساد الأخلاق، إلى صلة جنسانية المرأة بقوانين تبادل النساء وضرب الوصاية عليهن وقيمة النسب والمصالح الاقتصادية وغيرها فضلاً عن نظرة بعضهم إلى المرأة على أنها وعاء يفرغ فيه الرجل شهوته ولا مجال للحديث عن حق المرأة في المتعة أو امتلاكها لجسدها وكيونيتها. وهكذا يتبين أن الجنسانية تستخدم آلية مركزية للسيطرة على النساء وامتلاك أجسادهن (قرامي، بلا تاريخ).

إن العراق مجتمع قبلي وعشائري يتقبل قتل النساء غسلًا للعار - وهو قتل المرأة من قبل أحد أفراد عائلتها لارتكابها عملاً مخلاً بالشرف يجلب العار للعائلة - إلا أن حوادث القتل تحت هذا المفهوم قد ازدادت نتيجة لطغيان القيم المحافظة. وازدادت أكثر بعد احتلال العراق في 2003/4/9.

الدكتور فاروق أمين بكر، المدير العام لمعهد الطب العدلي في بغداد غالباً ما يكتب عبارة "قتلت غسلًا للعار" في التقارير العدلية والتحقيقات التي تتكسد على طاولته.

ويقول بكر: - "من الصعب إعطاء رقماً دقيقاً عن حوادث القتل هذه لأن الكثير منها لا يتم الإبلاغ عنها"

وبعض الأحيان تفضل النساء الهرب على مواجهة غضب العائلة (العجيلي، بلا). وبناء على دراسة أعدتها وزارة شؤون المرأة قبل أن تحل، فقد تم اغتصاب أكثر من 400 امرأة منذ سقوط النظام السابق، وتم قتل أكثر من نصفهن غسلًا للعار.

تقول السلطات إنها تتعامل مع هذا النوع من القتل بجدية، إلا أن العقوبات ليس صارمة كتنكك التي تطبق على القتل العمد والتي تصل إلى الأحكام بالسجن المؤبد أو الإعدام.

هذا وقد ذكرت وزارة حقوق الإنسان المنحلة في تقرير لها صادر عام 2010، أن 84 امرأة قُتل في عام 2009 الماضي من جراء جرائم "القتل غسلًا للعار"، بما يشكل انخفاضاً بسيطاً عن العام الذي سبقه. وجاء في التقرير السنوي الذي أصدرته دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق في الوزارة عن واقع المرأة العراقية، إن "عدد الضحايا من النساء وصل إلى 84 قتيلة خلال العام الماضي. وأوضح التقرير أن "موقف قسم التخطيط والإحصاء لمجلس القضاء الأعلى يشير إلى وصول 10 قضايا من منها إلى الأحكام النهائية خلال العام الماضي، وهذا يؤكد الحماية القانونية لمرتكبي جرائم القتل غسلًا للعار ضد النساء". ويوضح التقرير إن "عدد النساء المقتولات في محافظة بغداد بلغ 15 امرأة، وفي بابل ثلاث نساء، والانباء أربع نساء، وفي واسط تسع نساء، والنجف ثماني نساء، والموثلي امرأة واحدة، وذي قار 15 امرأة، وميسان ثلاث نساء، والديوانية امرأة واحدة". وأضاف أن "الإحصائية تدل على عدم حصول تطور إيجابي في المجتمع يمكن معه عدم اللجوء إلى قتل المرأة بدافع الشرف"، مبيناً أن "جريمة القتل غسلًا للعار تتطلب تعديل نص المادة 409 لتعارضها مع نصوص الشريعة الإسلامية والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق المرأة الإنسانية المتمثلة في حقها في الحياة والمساواة مع الرجل أمام القانون وحسب ما نصت عليه المادة 14 من الدستور العراقي". ولفت التقرير النظر إلى أنه "بالمقارنة بين 2008 و2009 لا يوجد أي تراجع، وانخفاض ملحوظ في هذه الجرائم نتيجة ترسخ تقاليد وأعراف تعدّ ثابتة ومستمرة، ولا يؤثر عليها مظاهر الانفتاح في البلاد، بل على العكس أدت إلى نوع من الاختلاط الذي قد يجر وراءه قصصاً بفعل التمسك بالعرف وضعف دور القانون".

وأشار التقرير إلى أن "هناك تراجعاً وزيادة مابين المحافظات، وهذا ما يحصل حسب حالات التبليغ عن جرائم غسل العار، لأن ما يجري ويتم التكتّم عليه يختلف عن المعلومات الرسمية".

وأوصت الوزارة في تقريرها السنوي بـ"إعادة تأهيل المؤسسات القانونية والقضائية بما يتناسب والمبدأ الدستوري، المادة 14 العراقيون جميعاً متساوون أمام القانون، وضرورة ترسيم بعض المبادئ التي سيبنى عليها تعديل القوانين لاسيما المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس" (84 جريمة غسل عار في 2009 عُرضت عشرة منهم على المحاكم، 2010).

المطلب الأول

المعالجة القانونية للقتل غسلًا للعار

تدور أحداث رواية "دعاء الكروان" لعميد الأدب العربي، طه حسين، حول شخصية "أمنة" التي قُتلت أختها "هنادي" على يد خالها بعد أن اكتشف حملها سفاحاً "ليغسل عاره بيده"، كما يقول في الرواية. وقد أمنت أمنة أن الجاني ومستحق العقاب الحقيقي هو المهندس الزراعي الذي غرر بأختها وأن أختها ضحية قررت تنفيذ انتقامها فيه (قاسم، 18 أغسطس 2020 وجدد في 18 أكتوبر 2020).

رغم مرور عقود على صدور هذه الرواية عام 1934، لا تزال النساء يدفعن ثمن ما تسمى بجرائم الشرف، وقتلهن وحده هو ما يحفظ "شرف" العائلة.

جرائم الشرف أو القتل بدعوى الشرف هي جريمة قتل يرتكبها غالباً أحد الأعضاء الذكور في أسرة ما أو قريب ذكر لذات الأسرة بحق أنثى أو مجموعة اناث في ذات الأسرة. حيث يقدم الجاني على القتل لأسباب في الغالب الأعم تكون ظنية تتعلق بشكوك حول ارتكاب الانثى (المرأة أو البنت.....) فعلاً مخالفاً بالأخلاق بنظر الجاني، وبزعم مرتكبو مثل هذه الجرائم أن جريمتهم حصلت من أجل "الحفاظ على شرف العائلة"، أو ما يوصف في أوساط قبلية بعملية "غسل العار" (تقرير عن جريمة الشرف، بلا).

وقد عرّف علماء السياسة الشرعية والفقه هذه الجريمة بأنها ((محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية، ولها عند ثبوتها حال استيفاء توجبه الأحكام الشرعية)) (ابو بصل، 2013).

أما في الفقه الجنائي فإن التعريف الأقرب للمقبولية هو ((عمل انتقامي بقصد قتل، أو ما دونه يقترب من قبل فرد من أفراد الأسرة على فرد، أو أكثر من الأسرة، أو من خارجها بذريعة الحفاظ على علة سمعة الأسرة ومكانتها وموروثها)) (ابو بصل، 2013).

وعادة في هذه الحوادث، إذا ما وصلت للقضاء، تُدجج الضحية مرتين، مرة بالقتل ومرة بالتستر على المجرم وتبرئته اجتماعياً وقانونياً. ولقد هذه الجريمة فكان هناك حاجة ماسة لمعالجتها قانونياً من حيث التشريعات الوطنية والدولية وهذا ما سنبحثه في فرعين نخصص الأول للمعالجة القانونية في التشريعات الوطنية والثاني للمعالجة القانونية في الاتفاقيات الدولية.

الفرع الأول: معالجة الجريمة في التشريعات الوطنية

ورد في الدستور العراقي النافذ وفق المادة (14) منه أن (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي الاقتصادي أو الاجتماعي). كما قررت المادة (15) منه أن (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة). أما المادة (29 – رابعا) من الدستور فقد نصت على (تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع). كما قرر الدستور في المادة (45 – ثانياً) أن (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان).

ومع كل هذا الحرص التشريعي على منع التمييز المبني على أساس الجنس ومنع العنف الأسري والمجتمعي والحرص على احترام حقوق الإنسان ومنع التشريعات التي تحمل على العنف والتمييز وانتهاك حقوق الإنسان ومنع الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحمل المعنى ذاته، إلا أن قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 يحمل في ضمن نصوصه انتهاكاً وتمييزاً بشعاً ضد كل هذه القيم والحقوق وسجل – كغيره من القوانين الجزائية في الدول العربية والإسلامية – تبنياً للأعراف والتقاليد العشائرية واعلاءً لها على الشريعة الإسلامية وعلى مبادئ حقوق الإنسان التي أمرت المادة (2 – أولاً) من الدستور العراقي احترامها وعدم مخالفتها من التشريعات العراقية والتي تقرر أن (أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور).

فمن ثوابت أحكام الإسلام قوله تعالى في سورة النور الآيات (6 و 7 و 8 و 9) ((وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (6) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (7) وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (8) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (9))). ولم يأت على ذكر القتل أو حتى السماح به.

أما الحقوق والحريات الواردة في الدستور فقد ذكرناها في أعلاه.

إلا أن قانون العقوبات العراقي جاء بأحكام تختلف عن كل ذلك لأنه اتخذ من الأعراف والتقاليد الاجتماعية مصدراً للحكم، وهذا الأمر غير وارد في مصادر التشريع.

فالمادة (409) من قانون العقوبات العراقي تنص على جريمة القتل عند المفاجأة بالزنا:-

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال أو قتل احدهما أو اعتدى عليهما أو على احدهما اعتداء أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة "

هذه المادة تمنح الزوج أو المحرم الجاني عذراً مخففاً للعقوبة ويمكن حتى أن لا يعاقب بموجبه وذلك في حالة إذا ما قتل زوجته أو إحدى محارمه وحكم عليه بسنة مع وقف التنفيذ.

هذا العذر ممنوح للرجل فقط دون المرأة ، فإذا ما كانت الصورة عكسية وكانت المرأة هي من فاجأت زوجها أو احد محارمها في حالة التلبس بالزنا فأقدمت على قتله أو إيذائه فإنها تعاقب عقوبة كاملة بحسب ما نجم عن فعلها الذي ارتكبته من نتائج ، وكأن الرجل هو فقط من تستفز كرامته ويثور لشرفه ، أما المرأة فإنها لا تتأثر ! وهذا انتهاك خطير وتمييز ولا مساواة أمام القانون والعدالة كما انه إلغاء لكرامتها وأدميتها وأحاسيسها، وهذا بالتالي يتناقض وأحكام المادة (14) و (29- رابعاً) من الدستور والمادة (26) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كان يفترض بالمشروع – وتحققاً لمبدأ المساواة الوارد في الاتفاقيات الدولية والدستور العراقي- إما أن يشمل المرأة أيضاً بهذا العذر المخفف أو أصلاً إلغاء هذه المادة لأنه لا يجوز أن يكون الشخص هو القاضي والمنفذ للعقوبة فهذه مهمة القضاء. فالسماح للأفراد بإصدار الحكم بالإعدام أو الإيذاء ضد بعضهم البعض لأي سبب كان يعني العودة إلى عهد القوة والى شريعة الغاب، فضلاً عن أن هناك إحصائيات مفزعة عن عدد النساء اللاتي قتلن تحت ستار هذا العذر ولم يكن هناك مبرر وإنهن كن بريئات من التهمة.

وإذ أن الاتجاه العالمي اليوم نحو إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات لما قد ينجم عنها من أخطاء في الحكم بها ضد أبرياء . فالأجدر إذن أن تلغى هذه المادة التي تسمح للغير بالحكم بالإعدام وتنفيذه ضد بعضهم البعض.

فضلاً عن أن هذه المادة تشكل تناقضاً مع توجه المشروع في المادة (407) التي تنص على منح الأم التي تقتل وليدها الذي حملت به سفاحاً لاتقاء العار، عذراً مخففاً قد يعفيها من العقاب. فكيف يسمح أصلاً بقتلها إذا ما زنت واكتشف زوجها أو محرمها ذلك وفي نفس الوقت إذا ما ارتكبت الزنا في الخفاء وحملت وقتلت وليدها فإنها معذورة وتستحق تخفيف العقاب عنها، وهذا تناقض تشريعي.

إن في كل ذلك تناقض كبير مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والدستور العراقي. وهناك أيضاً المادة (128 – 1) من قانون العقوبات - والتي تنص على (الأعذار أما أن تكون معفية من العقوبة أو مخففة لها ولا عذر إلا في الأحوال التي يعينها القانون، وفيما عدا هذه الأحوال يعتبر عذراً مخففاً ارتكاب الجريمة لبواعث شريفة أو بناء على استفزاز خطير من المجني عليه بغير حق) ، هذه المادة تشمل بعذرها المخفف هذا – البواعث الشريفة – صورة أخرى من صور الوحشية وانتهاك حقوق المرأة ألا وهي القتل تحت ذريعة البواعث الشريفة. وهي صورة تختلف عن صورة القتل وفق المادة 409 وهذا ما سنبينه لاحقاً.

هذه المعالجات الخاطئة للجريمة كانت ذات تأثير ايجابي على الجناة وتشجيعهم على ارتكاب الجريمة والافلات من العقاب مما أدى الى تناميها بشكل مخيف لاسيما في السنوات اللاحقة لاحتلال العراق في العام 2003. وهذا على عموم العراق بما فيه اقليم كردستان ، على الرغم من ان هذه النصوص القانونية في قانون العقوبات أوقف العمل بها في الاقليم ، واصبح ارتكاب هذه الجريمة جريمة قتل او عاهة مستديمة بحسب النتيجة من دون عذر مخفف للعقاب بل يستحق مرتكبها العقاب المقرر للجريمة من دون العذر المخفف سواء الوارد في المادة (128) او (409) 1.

ففي عام 2008، ذكرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) أن جرائم الشرف تعتبر مشكلة كبيرة في العراق، وأنها موثقة جيداً بالأخص في كردستان العراق. ذكرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أن 534 جريمة قتل على الأقل وقعت بين يناير وأبريل 2006 في المحافظات الكردية. يُزعم أن العديد من الوفيات يتم الإبلاغ عنها كـ "حالات انتحار الإناث" من أجل إخفاء الجرائم المتعلقة بالشرف 2.

وفي ظل انتشار الوباء العالمي، يصعب على الناجيات من العنف الأسري طلب المساعدة وتلقيها. وقد يُعزى ذلك إلى القيود المفروضة على التنقل، أو إلى محدودية توافر الخدمات، أو نقص المعرفة بالخدمات المتاحة (وتمكين، بلا). وهذه الأوقات الاستثنائية، قد تزيل أجهزة الشرطة والعدالة العنف ضد المرأة والفتاة من أولوياتها، ما سيفضي إلى إفلات الجناة من العقاب. وينطبق ذلك بشكل خاص على المنطقة العربية، حيث تمتنع غالبية الدول عن تجريم العنف الأسري (وتمكين، بلا).

الفرع الثاني: معالجة الجريمة في المواثيق الدولية

من أهم وأبرز المواضيع المرتبطة بحقوق الإنسان، موضوع المرأة محتلاً الصدارة في جل المحافل الدولية وله القدر الأكبر من الاهتمام العالمي، ولاسيما إذا ما ارتبط بالانتهاكات الماسة بكرامتها على أساس جنسها، حيث نجد أن المرأة قد حظيت بحماية دولية كبيرة مقارنة بما كانت عليه في السابق من اضطهاد ومعاناة مما دفع بأشخاص المجتمع الدولي للإسراع بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المناهضة للعنف الممارس ضدها والتي حوت في جل بنودها على حظر كل

الأفعال التي من شأنها أن تحط من إنسانيتها أو تمس بأي حق من حقوقها المنصوص عليها في بنودها المصادق عليها دولياً، وباعتبار أن الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين الداخلية العادية ومن بينها القانون الجنائي والذي يفرض على المشرع الجنائي مراعاة عدم التعارض مع مبادئها حين إرساء قواعده التشريعية (قفاف، 2019 - 2020). وانعكاساً للأهمية القصوى التي أولاها المجتمع الدولي لمسألة حقوق المرأة، كونها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، والتي تصدرت العديد من الأجندات الدولية بمختلف أنظمتها، مما تمخضت عنه العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي اعتبرت ومازالت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمرجعية التشريعية لصون حقوق المرأة، ونبذ كل أشكال العنف الممارس ضدها، وبالرغم من أن مفهوم العنف لم يأت بصريح العبارة، لكن كان ضمناً من خلال الإقرار بالحقوق الأساسية للمرأة ونبذ التمييز ضدها (قفاف، 2019 - 2020).

فقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يعد الأساس في حماية حقوق المرأة الإنسانية وأول ميثاق دولي يشير وبصورة محددة إلى العنف ضد المرأة إلى جانب المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، الصادر سنة 1948 وضمن المادة (3) التي تنص على (لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه). أما المادة (7) فتتص على (الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز).

كذلك العهدان الدوليان لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية كأساس لحماية المرأة. فالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966 وضمن المادة (6 - 1) نص على (1). الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً). أما المادة 26 منه فقد نصت على (الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب).

وفيما يتعلق بالعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 فقد نصت المادة (3) منه على (تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد).

أما اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1976 فتقرر في المادة الأولى منه أن (لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل). أما المادة (2) من الاتفاقية فقد نصت على أن (تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) دمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة،
(ب) اتخاذ التدابير المناسبة، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة،
(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي،
(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة،
(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة،

(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة) 3.

أما الميثاق العربي لحقوق الإنسان كأساس لحماية المرأة والذي اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في 23 / 5 / 2004. ويدعو الميثاق في مواده إلى التزام الدول الأطراف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق مبدأ المساواة بما يكفل للجميع الحماية من جميع أشكال التمييز، وكما يوضح هذا الميثاق ويقر من خلال المادة الثالثة منه بأن "الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة"، وجاء نص المادة 1 يؤكد أن: "الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص، ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً"، أما نص المادة 1 فإنه جاء بشكل صريح بحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية"، وتلتزم كل دولة باتخاذ التدابير الفعالة من خلال نظامها القانوني لمنع هكذا ممارسات.

كما وصدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرقم 55 / 66 بشأن العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد المرأة باسم الشرف طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن موضوع هذا القرار، بما في ذلك المبادرات التي تقوم بها الدول من أجل القضاء على هذا الضرب من الجرائم. وبيّنت الدول من خلاله موقف تشريعاتها الوطنية من هذه الجريمة من حيث درجة التجريم والعقاب (المتحدة، 2 (july 2002).

المطلب الثاني

أشكال القتل غسلاً للعار

للقتل غسلاً للعار شكلين متعارف عليهما، الأول القتل حال المفاجأة بالزنى. والثاني القتل تحت ذريعة البواعث الشريفة.

الفرع الأول: القتل حال المفاجأة بالزنى

للزنا معنى اصطلاحى خاص به من وجهة قانونية فهو لا يمثل كل الأحوال التي يطلق عليها هذا الاسم في الشريعة الإسلامية، بل هو قاصر على حالة زنى الشخص المتزوج حال قيام الزوجية فعلاً أو حكماً (الاعظمي، 2002). وبذلك فإن فعل الزنا لا يشكل جريمة في نظر القانون ما لم يكن أحد الطرفين متزوجاً. لم يضع قانون العقوبات العراقي النافذ تعريفاً للزنا، وكذلك الحال في أغلب قوانين العقوبات العربية والأجنبية 4. إلا أن بعض قوانين العقوبات تناولته بالتعريف 5.

وأن المادة (377) 6 عقوبات عراقي عاقبت الزوجة الزانية ومن زنى بها وكذلك الزوج إذا زنا في منزل الزوجية. أي أنها حصرت ارتكاب فعل الزنا بالمتزوجين فقط، كما هو الحال في قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 في المادة (274) 7. منه وما بعدها.

وهذا يعني إباحة الفعل الجنسي لغير المتزوجين ممن بلغوا سن الرشد وارتكبوا الفعل باختيارهم، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأن (ثبوت واقعة المتهم للمجنى عليها البالغة عشرين سنة وإزالة بكارتها برضاها لا يقع تحت أي نص عقابي ويلزم الحكم ببراءته) 8.

وقضت أيضاً بأنه (لا عقاب على من واقع أنثى تجاوزت الثامنة عشرة سنة برضاها دون أن يعدها بالزواج) 9. وبذلك يكون محل الحماية الجنائية في هذه الجريمة ليس حماية الفضيلة في ذاتها – كما في الشريعة الإسلامية – وإنما المحافظة على حق كل من طرفي رابطة الزوجية وعدم الإخلال بعهد الزواج، فضلاً عن كفالة حرمة الزوجية وصيانة نظام الأسرة (الشواربي، 1985).

عناصر هذه الجريمة هي

- أ- صفة الجاني / والذي يجب أن يكون تحديداً زوجاً للمجنى عليها أو محرماً لها (ذكر)
- ب- المجنى عليها / زوجة الجاني أو إحدى محارمه (أنثى)
- ت- فإذا ما كان الجاني أنثى والمجنى عليه ذكر فإن الأنثى الجانية سيحكم عليها بعقوبة جريمة القتل العمد كاملة من دون هذا العذر المخفف الذي انزل العقوبة من الإعدام أو السجن المؤبد إلى الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات. في حين الجاني الذكر يتمتع بالعذر المخفف هذا.
- ث- عنصر المفاجأة / لا يستفيد الجاني من العذر المخفف إلا إذا كان قد فاجأ المجنى عليها وهي في حالة تلبس بالزنا. وإن يكون هذا التلبس بالزنا مفاجئاً للجاني، عندما لم يكن متوقعاً على الإطلاق فعل المجنى عليها. أو أنه كان يشك – غير متيقن – من قيامها بالزنا.
- ج- وإن يكون فعل الاعتداء معاصراً أو لاحقاً للمفاجأة بمدة غير كافية للإفاقة من ذهولها، وبما يعيده إلى حالته الطبيعية.

الفرع الثاني: القتل تحت ذريعة البواعث الشريفة

أما الباعث على ارتكاب الجريمة فيراد به، السبب الذي يدفع الجاني إلى اقتراف الجريمة، كالانتقام أو الثأر أو الشفقة لإنهاء حياة مريض يتعذب من آلامه أو غسلاً للعار في جرائم القتل (الخلف و الشاوي، 1982)، وأن كان لا يعتد بالباعث على ارتكاب الجريمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة 38/ عقوبات عراقي).

ولكن المشرعين يعتدون به عند تحديد عقوبة جريمة القتل وفرقوا بين مرتكب جريمته بباعث شريف إذ تخفف عقوبته وبين قاتل اقترف جريمته بباعث دنيء إذ تشدد عقوبته (عبد الله، 1975) (المادة 1/406/ج) عقوبات عراقي. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز في العراق بأن (الباعث يلعب دوراً مهماً في قرار العقوبة تشديداً أو تخفيفاً تبعاً للأعذار القانونية والظروف القضائية المقررة في القانون) 10.

وقد نصت المادة (1/128) عقوبات عراقي بأنه (... يعتبر عذراً مخففاً ارتكاب الجريمة لبواعث شريفة...) ويلاحظ على هذا النص أنه ورد مطلقاً ولم يحدد جرائم معينة يتوفر فيها الباعث الشريف وأخرى لا يتوفر فيها، وبالتالي فإنه لا يقتصر على جرائم القتل غسلاً للعار، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأن (الباعث الشريف الدافع للقتل لا يقتصر

على جرائم القتل غسلاً للعار فقط لعدم وجود نص قانوني بذلك وإنما يشمل حالة قتل الشرطي للسجين الذي هرب أثناء مرافقته مخفوراً لإيصاله إلى السجن) 11.

أن القتل غسلاً للعار هو قتل الإنسان زوجته أو إحدى محارمه أو أقاربه تطهيراً لكل ما يلحق به من السب أو العيب لارتكاب الزنا (عيسى، 1999).

وقد عدت محكمة التمييز في العراق من البواعث الشريفة القتل الواقع غسلاً للعار، لذلك قضت بالمصادقة على حكم أصدرته محكمة جنايات البياض يقضي بإدانة متهم لقتله شقيقته غسلاً للعار ضرباً بالمكوار وفقاً للمادة (405) عقوبات وبدلالة المواد (128، 130) منه 12.

كما قضت بأن (الباعث لقتل امرأة زانية بسبب ممارستها الفحشاء يكون باعثاً شريفاً وهو ما تعارف عليه الناس بأنه غسل لعارها، لأن العار يبقى لاصقاً بأهلها وعشيرتها ما لم يغسل بدمها...) 13.

في حين أصدر المجلس الوطني لإقليم كردستان القرار رقم 14 في 14 / 8 / 2002 عدّ فيه جريمة القتل بدافع غسل العار جريمة عادية لا يستحق مرتكبها أن يمنح أي عذر قانوني مخفف للعقاب. مما يعني أن الجاني في منطقة كردستان إذا ما قتل المجني عليها تحت ذريعة الباعث الشريف – غسل العار – فإنه، وبحسب هذا التعديل، لا يتمتع بالعذر المخفف للعقاب بل تفرض عليه عقوبة جريمة القتل بحسب أحوالها، في حين لو أنه قتلها خارج منطقة كردستان – ولكنه لا زال في العراق – وهو تحت الذريعة نفسها فإنه سيفلت من العقاب. وهذا الأمر يشكل خلافاً قانونياً يؤثر على المنظومة القانونية بل أنه حتى يسمح بإعطاء المزيد من الفرص للجناة للإفلات من العقاب. فليس أسهل على الجاني في منطقة كردستان أن يسحب المجني عليها إلى خارج منطقة كردستان لينفذ فيها جرمه ويقتلها ويتمتع بالعذر المخفف الذي ما زال معمولاً به في بقية محافظات العراق على أساس القانون الذي يسري على منطقة ارتكاب الجريمة.

الفرع الثالث: التمييز بين الجريمتين

هذا وأن التمييز بين القتل حال المفاجأة بالزنى والقتل بباعث شريف يكون من وجوه عديدة أهمها:

أولاً: من حيث الطبيعة القانونية:

لقد عدّ المشرع العراقي الباعث الشريف عذراً قانونياً مخففاً عاماً عندما نص على ذلك في المادة (1/128) عقوبات السابق ذكرها، وأن محكمة التمييز في العراق قد قضت بأنه (يعتبر القتل غسلاً للعار سبباً للتخفيف القانوني للعقوبة) 14. وبذلك يلتقي القتل غسلاً للعار مع القتل حال المفاجأة بالزنى في أن كلا منهما عذراً قانونياً مخففاً للعقاب عندما تتوفر شروطه، وأن كان الأول عذراً مخففاً عاماً والثاني خاصاً للعقاب.

ولكن القتل حال التلبس بالزنى يقع عند المفاجأة بهذا التلبس نتيجة الاستفزاز وثورة الغضب من مشهد الخيانة إذ يكون الجاني غير عالم مسبق بهذا الانحراف ومفترض العفة والطهارة في سلوك المجني عليها، بينما القتل غسلاً للعار ليس كذلك وإنما يقع بعد مدة زمنية لاحقة للواقعة الشائنة المرتكبة من المجني عليها وفي غير حالة المفاجأة، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (يكون الباعث إذا وقع القتل لسوء سلوك المجني عليها شريفاً ولو تأخر الجاني في ارتكاب جريمته ما دام ذلك قد حصل بأمل عودة المجني عليها إلى الطريق المستقيم والابتعاد عن الرذيلة) 15.

وقد يكون الجاني عالماً بسوء سلوك المجني عليها من مدة طويلة ومع ذلك فإن هذا العلم لا يؤثر في توفر غسل العار وقد يؤثر في العقوبة المفروضة بحق الجاني، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (لا تخفف عقوبة القتل غسلاً للعار لدرجة كبيرة ما دام المدان يعلم بسوء سلوك أمه قبل قتلها بمدة طويلة) 16.

لذلك يمكن القول "أن الباعث الشريف نقيض الاستفزاز ودليل سبق الإصرار، فالباعث الشريف لا يتميز بالمفاجأة كما هو الحال في الاستفزاز ويقتضي التفكير الهادئ" (الحديثي، بلا).

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبة المفروضة على الجاني في جريمة القتل غسلاً للعار بعد إدانته وفق المادة (405) عقوبات عراقي أو المادة (406) منه حسب الأحوال، تفرض العقوبة استدلالاً بالمادة (130) 17 عقوبات دون أن يغير ذلك من نوع الجريمة (المادة 24/ 18) منه، بينما في جريمة القتل المرتكبة حال المفاجأة بالزنى فإن الجاني يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (409) عقوبات نفسها دون الاستدلال بمادة أخرى.

ثانياً: من حيث نطاق العذر:

أن العار يتأتى غالباً من فعل شائن يصدر من شخص آخر له صلة القربى أو الرحم أو النسب لشخص القاتل (السمك، 1966).

لذلك يمكن القول أن العذر المخفف في الباعث الشريف عند القتل غسلاً للعار يتوسع نطاقه ليشمل الأقارب من النساء فضلاً عن الزوجة والمحارم، كبنات العم والعمة الخال والخالة، وحسب ما استقر عليه القضاء العراقي.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بالمصادقة على حكم بإدانة متهم لقتله شقيقته غسلاً للعار إذ وجدت مزلة البكارة وحاملاً بالشهر الثالث يوم زفافها 19، كما قضت بالمصادقة على حكم بإدانة متهم وفق المادة (405) عقوبات وبدلالة المادتين (128، 130) منه لقيامه بقتل ابنة عمه المجني عليها غسلاً للعار 20.

وفي قرار آخر لم تعد محكمة التمييز قتل المتهم لزوجته أخيه قد وقع غسلاً للعار لأنها لا تمت بصلة ما بالمتهم ولا يلحقه ما يصيبها من عار أو سوء سلوك فلا تطبق المحكمة بحق المتهم أحكام المادة (130) عقوبات وإنما لها أن تستدل بأحكام المادة (132) منه 21.

أما في حالة المفاجأة بالزنى فإن نص المادة (409) عقوبات يقتصر انطباقه على قتل الزوجة أو إحدى المحارم فقط ولا يمتد ليشمل الأقارب من الدرجات الأخرى.

ثالثاً: من حيث توفر العذر المخفف:

في الجريمة المرتكبة بباعث شريف يجب إثبات سوء سلوك المجني عليها بدليل قاطع حتى يحكم بتوفر العذر المخفف بهذه الجريمة، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (إذا ثبت أن المجني عليها سيئة السلوك فيكون الباعث على قتلها شريفاً وتخفف العقوبة بموجب المادة (130) عقوبات) 22، كما قضت بأنه (يُعد قتل الأب لأبنته بباعث شريف إذا وقع بعد دخولها ليلاً وبصورة مريبة في دار أحد الأشخاص وإخراج الحارس الليلي لها وإخبار الشرطة عنها مما سبب فضيحة لوالدها دفعته لقتلها) 23. أما إذا لم يثبت سوء سلوك المجني عليها بدليل قاطع فلا يمكن القول بأن جريمة القتل قد ارتكبت بباعث شريف وبالتالي لا يتوفر العذر المخفف فيها، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (وأن تكرر هرب المجني عليها من الدار لا يُعدّ عذراً مخففاً لعقوبة جريمة القتل ما دام لم يثبت سوء سلوكها بدليل قاطع) 24، كما قضت بأنه (ليس لمحكمة الجنايات أن تستدل بالمادة (130) عقوبات عند فرض العقوبة بحجة توفر الباعث الشريف لجريمة القتل غسلاً للعار من خلال الاستنتاج المعزول عن الوقائع الثابتة المادية والمعنوية التي يستدل منها يقينا على توفر الباعث الشريف. بل يجب أن تبحث بصورة وافية عما إذا كانت المجني عليها سيئة السلوك من عدمه كي يكون قرار الاستدلال بالمادة المذكورة صحيحاً) 25. وقضت أيضاً بأنه (إذا لم يتأيد سوء سلوك الزوجة فلا يستدل بالمادة (130) عقوبات) 26. ينما في جريمة القتل المرتكبة حال المفاجأة بالزنى، فإن العذر المخفف فيها يتوفر عندما ترتكب الجريمة حال المفاجأة بتلبس المجني عليها بالزنى أو وجودها في فراش واحد مع شريكها. فالتلبس يمكن أن يتوافر حتى وأن لم ير الجاني المشهد الجنسي متى ما وجدت قرائن قوية تحمله على الاعتقاد بوقوع فعل الزنا أو بقرب وقوعه، فظرف الزنا يُعدّ متوفراً حتى وأن لم يلمح الزوج بعينه منظر الصلة الفاحشة أو العابثة. ولا يقصد بالفراش الواحد، السرير الواحد فقط، بل كل خلوة مريبة مع العشييق في أي مكان كان (السعدي د، 1976 - 1977). وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بالمصادقة على حكم بإدانة متهم وفق المادة (409) عقوبات لقتله شقيقته وإصابة عشييقها حال وجودهما في غرفة نوم المجني عليها ليلاً 27.

رابعاً: من حيث أحكام الظروف المشددة:

أن جريمة القتل المرتكبة حال المفاجأة بالزنى لا تطبق فيها ضد الجاني الذي يستفيد من العذر المخفف الظروف المشددة، وذلك لصراحة نص المادة (409) عقوبات إذ جاء فيها (...ولا تطبق ضده أحكام الظروف المشددة). أما في حالة الجريمة المرتكبة بباعث شريف غسلاً للعار فيمكن أن تتوفر فيها الظروف المشددة، كظرف سبق الإصرار 28 وقتل الأصول والاقتران في جرائم القتل العمد. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (إذا أمهل المتهم عمته وعشييقها لعقد قرانهما خلال مدة محددة مهدداً بقتلهما أن لم يوقما بذلك، ثم نفذ تهديده فقتلهما بعد انتهاء المدة دون حصول نزاع أو كلام بينه وبينهما فيعد فعله قتلأ عمدياً محملاً بظرف سبق الإصرار ينطبق والمادة (1/406) عقوبات بدلالة المادتين (128، 130) منه) 29.

وبعد ظرف سبق الإصرار متوفراً إذا صمم الجاني على جريمة القتل بباعث شريف غسلاً للعار قبل يوم واحد من تنفيذها. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (يكون القتل واقعاً بسبق إصرار إذا صمم القاتل على تنفيذه قبل يوم واحد من وقوعه ويستدل عند تطبيق المادة (1/406) عقوبات بالمادة (130) منه إذا وقع القتل غسلاً للعار) 30. وقد يتوفر في الجريمة القتل بباعث شريف ظرف مشدد آخر هو قتل الأصول، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بالمصادقة على حكم بإدانة متهم بموجب المادة (1/406) و (د) عقوبات وبدلالة المادة (130) منه كونه قتل والدته لسوء سلوكها 31، باحتساب أن الجريمة ارتكبت بباعث شريف غسلاً للعار.

كما يمكن أن يتوفر الاقتران بجرائم القتل المرتكبة بباعث شريف غسلاً للعار، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بالمصادقة على حكم بإدانة متهم وفق أحكام المادة (1/406) عقوبات وبدلالة المادة (130) منه لقتله ابنته واقتران ذلك بقتل عشييقها بإطلاق النار عليهما كون القتل قد تم بباعث شريف غسلاً للعار 32.

ويلاحظ أن الاقتران في جرائم القتل العمد يتوفر في حالة ارتكاب المتهم لجرائم القتل العمد الآني أو الشروع فيه، ولا يتوفر هذا الاقتران في جرائم القتل العمد أو الشروع فيه المصحوبة بظرف سبق الإصرار والترصد 33.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (لا يمكن الجمع عند تطبيق المادة (406) عقوبات بين فقرتيها (أ) و (ز) إذ أن الفقرة (أ) تطبق في حالة القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد، بينما الفقرة (ز) تطبق في حالة القتل العمد الآني واقترانه بقتل آخر أو الشروع فيه) 34.

خامساً: من حيث سلطة محكمة الموضوع:

لم تقرر قوانين العقوبات العربية ومنها قانون العقوبات العراقي النافذ، نصوصاً خاصة لحكم حالة قتل المرأة غسلاً للعار كما فعلت بالنسبة لعذر مفاجأة الزوجة أو إحدى المحارم حالة تلبسها بالزنى أو وجودها في فراش واحد مع الشريك

(محمود، 1990). لذلك فإن القتل بباعث شريف غسلاً للعار ترك أمر تقدير توفره من عدمه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع القضية المطروحة أمامها عند الفصل فيها (السمك، الباعث الشريف في قانون العقوبات، 1979) (ناجي، 1974)، أي أن المحكمة تتبينه من الجريمة التي تعرض أمامها، كأن يكون دفاعاً عن عرض أو شرف (الحسني، 1969 - 1970)، وهو بذلك يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع. أما جريمة القتل المرتكبة حال المفاجأة بالزنى، فإن المحكمة المختصة ملزمة بالأخذ به عند توفر شروطه لأنه عذر قانوني مخفف ملحق بجريمة محددة ولا يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

سادساً: من حيث قتل الشريك:

لما كان القتل بباعث شريف غسلاً للعار يُعدّ عذراً مخففاً عاماً للعقوبة، فهل يمكن القول أن هذا العذر يشمل جريمة قتل المجني عليها وشريكها أم أنه يشمل بالتخفيف الجريمة المرتكبة ضد أحدهما دون الآخر؟ للإجابة على ذلك نقول: أن القضاء العراقي قد استقر على أن قتل الرجل شريك المرأة في الرذيلة لا يُعدّ من قبيل الباعث الشريف، إنما الانتقام للشرف الذي يصلح أن يكون ظرفاً قضائياً مخففاً للعقوبة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأن (قتل الزاني-الشريك- يخضع للتخفيف القضائي دون التخفيف القانوني بالنسبة للقتل غسلاً للعار، لأن جرائم غسل العار تنحصر بقتل الزانية ولا يصح سريانها إلى حالة قتل الزاني) (الحسني و السامرائي، 1968).

كما قضت بأنه (وجد أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون وذلك لأن الثابت من أوراق الدعوى بأن المتهم قد شاهد حسبما ورد في اعترافه المفصل بدور التحقيق اعتداء المجني عليه على عفاف شقيقته، إلا أنه ظل ساكناً دون أن يقدم على عمل شيء، ولم يسجل إخباراً بالحادث. وأن شقيقته قد تزوجت من شخص آخر ثم أعيدت بعد مدة مزالة البكارة، لذا فإن إقدام المتهم بعد هذه المدة الطويلة على قتل المجني عليه كان بدافع الانتقام، عليه فلا حضور لأحكام المادتين (128، 130) عقوبات لتخفيف العقوبة، لذا قرر إعادة أوراق الدعوى إلى محكمتها لإعادة النظر بالعقوبة بغية فرضها استدلالاً بالمادة (132) عقوبات) (الكرباسي، 1999).

ومن المعلوم أن التخفيف القضائي بالنسبة لقتل الشريك في جريمة القتل بباعث شريف غسلاً للعار يكون بالاستدلال بالمادة (132) عقوبات 35.

أما التخفيف القانوني بالنسبة لقتل المرأة الزانية فيكون بالاستدلال بالمادة (130) عقوبات. لذلك يمكن القول أن جريمة القتل بباعث شريف تنشأ عنها جريمتان، أحدهما عن قتل المرأة الزانية والأخرى عن قتل شريكها، وتفرض على الجاني عقوبة عن كل جريمة على حدة - ما لم يحصل الاقتران في جرائم القتل العمد- ويجري تنفيذها على الجاني بالتعاقب.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (أن قتل المتهم للمجني عليه عمداً مع سبق الإصرار أثناء وجوده في دار عمه، لارتكابه الفعل الشنيع مع شقيقته وإزالة بكارتها ثم قتله شقيقته عمداً مع سبق الإصرار لسوء سلوكها يُعدّ جريمتين تكيف كل واحدة منهما وفق المادة (1/406) عقوبات إلا أن العقوبة تفرض بالاستدلال بالمادة (1/132) عقوبات بالنسبة للأولى والمادتين (128 و 130) منه بالنسبة للثانية لارتكاب الجريمتين بباعث شريف هو غسل العار (مجلة القضاء، 1990) (المشاهدي، 1990).

وقد يحصل أن يطلق الجاني إطلاقاً واحدة تؤدي إلى قتل الزانية وشريكها معاً، أي أن يقصد الجاني قتل شخصين فأكثر بفعل واحد فتم له ذلك، في هذه الحالة تنشأ جريمة واحدة يحكم على الجاني فيها بموجب المادة (1/406) (و) 36 عقوبات وبدلالة المادة (130) منه لتوفر الباعث الشريف غسلاً للعار.

أما إذا قصد الجاني قتل الزانية أو شريكها - أي قتل شخص واحد- فأدى فعله إلى قتلها أو أكثر، ففي هذه الحال تنشأ جريمة واحدة أيضاً يحكم على الجاني فيها بموجب المادة (1/2/406) عقوبات 37. وفي هذا السياق قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (يكون فعل المتهم منطبقاً وأحكام المادة (1/2/406) عقوبات إذا قتل المجني عليها - زوجته- وحفيده وأصاب ولديه اللذين حالت الإسعافات الطبية دون وفاتها وذلك بسكب النفط عليهم وإشعال النار) 38.

ويستدل بالمادة (130) عند ارتكاب جريمة القتل بباعث شريف غسلاً للعار.

أما بالنسبة لجريمة قتل الشريك المرتكبة حال المفاجأة بالزنى، فإن العذر المخفف بموجب المادة (409) عقوبات يستفيد منه الجاني سواء ارتكب جريمة القتل بحق الزانية وشريكها معاً أو بحق أحدهما دون الآخر. أي أن الجاني يستفيد من العذر ولو ارتكب جريمته ضد الشريك فقط. وتنشأ عن قتل الزانية وشريكها في حالة المفاجأة بالزنى جريمة واحدة وليس جريمتان.

سابعاً: من حيث صفة الجاني والمجني عليه:

أن المادة (409) عقوبات اشترطت أن يكون الجاني رجلاً لنصها على (...من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه...) وبذلك لا بد أن يكون الجاني في جريمة القتل المرتكبة حال المفاجأة بالزنى هو الزوج أو أحد محارم المجني عليها كالأب أو الأخ أو العم.

أما في جريمة القتل بباعث شريف غسلاً للعار فلا يشترط أن يكون الجاني رجلاً، إذ يمكن أن يكون رجلاً أو امرأة لورود النص مطلقاً في المادة (1/128) عقوبات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأنه (إذا لاحظت الأم المتهمة

وفق المادة (405) عقوبات لقتل ابنتها، أن المجني عليها كانت تتأخر في العودة إلى الدار ليلاً فأرادت تأديبها خشية سماع والدها بالأمر فمنعها من الخروج، فهذه الحالة لا تجعل الباعث لارتكاب الجريمة شريفاً وغسلاً للعار لأن الانحراف عن السلوك يجب أن تشهد على تحققه وقائع ثابتة وبعكسه فرض العقوبة دون الاستدلال بالمادة (130) عقوبات بل الاستدلال بالمادة (132) منه 39.

أما بالنسبة للمجني عليه، ففي جريمة القتل حال التلبس بالزنى اشترطت المادة (409) عقوبات أن تكون المجني عليه هي زوجة الشخص أو إحدى محارمه كأمه أو ابنته، أي لا بد أن تكون المجني عليه امرأة. بينما في جريمة القتل بباعث شريف غسلاً للعار فلا يشترط أن يكون المجني عليه امرأة، بل يمكن أن يكون رجلاً. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأن (إقدام المتهم على قتل شقيقه عند مشاهدته أشخاصاً يلوطون به يكون مشمولاً بالعذر القانوني المخفف لأن العار سيان أن كان قد ارتكبه امرأة أو رجل، إذ أن العبرة بوجوده وليس بمن كان مصدره) 40، كما قضت أيضاً بأنه (يعد قتل الوالد لولده بسبب سوء سلوكه وممارسته اللواط قد تم بباعث شريف مما يصح معه الاستدلال بالمادتين (128 و 130) عقوبات عند فرض العقوبة) 41.

وتجدر الإشارة إلى أنه في جريمة القتل بباعث شريف غسلاً للعار، قد تقع جريمة القتل على شخص آخر فضلاً عن المجني عليها الزانية، ففي هذه الحالة لا يستفيد الجاني من التخفيف عن الجريمة المرتكبة ضد الشخص الآخر. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز في العراق بأن (قتل والد الزانية لأبنها المولود سفاحاً لا ينطبق عليه العذر القانوني المخفف وإنما يمكن عده ظرف قضائي مخفف) 42. كما قضت أيضاً بأنه (إذا كان المتهم قد أقدم على قتل أم زوجته انتقاماً منها بسبب إجبارها ابنتها التي هي زوجته على تعاطي البغاء فلا يعد هذا السبب عذراً قانونياً موجباً لتخفيف العقوبة حسب المادة (130) عقوبات) (12، 1981) (الجنابي، 2004).

المطلب الثالث

دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للجريمة

أثمر عمل منظمات المجتمع المدني في دول العالم كافة إلى إخراج هذه الجرائم من مجال الصمت إلى مستوى "الرأي العام". كما أثمر اضطراب الحكومات التي تعاني بلدانها من هذه الجريمة إلى الاعتراف بهذه الجرائم، وعقد مؤتمرات وطنية ودولية في سبيل إيجاد الحلول والزام الحكومات بتوصيات هذه المؤتمرات للحد ومن ثم القضاء على هذه الجريمة.

الفرع الأول: نشاطات منظمات المجتمع المدني في التصدي للجريمة

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً ومؤثراً في التصدي لهذه الظاهرة - الجريمة - التي تشكل تحدياً كبيراً يقف في طريق تقدم المرأة والحد من التمييز ضدها وتعد من أخطر أشكال الانتهاكات والعنف التي تتعرض لها على المستوى الأسري والاجتماعي.

وقد ورد في تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتاريخ 1 / نيسان - 30 / حزيران / 2007 في الجزء الخاص بوضع المرأة العراقية إن القلق لا يزال يساور هذه البعثة بشأن عمليات القتل ضد النساء في المحافظات الشمالية الثلاثة دهوك واربيل والسليمانية بحجة حماية شرف العائلة. وقد أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة حقوق الإنسان في إقليم كردستان - قبل أن تُحل - عن تزايد حوادث العنف ضد المرأة في الإقليم بنسبة (18%) بين شهري آذار وأيار 43.

فعلى صعيد محافظة أربيل / فقد أقامت منظمة تمكين المرأة 44 من محافظة أربيل وبالتعاون مع منظمة المجتمع المنفتح OSI مشروع الدعم القانوني والاجتماعي للنساء من أيلول 2009 ولغاية نهاية شباط 2010 والتي تضمنت جلسات توعية حول الحقوق القانونية، وإصدار دليل خاص بالحقوق القانونية والخاصة بمسائل الأحوال الشخصية من الزواج الطلاق النفقة الميراث وأيضاً قانون العقوبات. من جانب آخر تقديم المساعدات الاجتماعية والقانونية للنساء اللواتي لديهن مشاكل قانونية واجتماعية ولا زالت المنظمة تقوم بتقديم تلك الخدمات رغم انتهاء فترة المشروع اعتماداً على إمكانية المنظمة وبناءً على الاحتياج الملح من قبل النساء لهذه الخدمات.

أيضاً قام المعهد الكردستاني لحقوق الإنسان 45 في أربيل بالبحث عن قضايا قتل النساء بدافع الشرف لمدة سنة 2009 - 2010 وقد أجرى المعهد 24 مقابلة مع ضحايا لجريمة القتل غسلاً للعار ولجنة ولعوائل الضحايا ولقضاة محكمة جنابات أربيل ولشرطة ولرجال دين وإعلاميين ولشركات موبايل - على أساس أن هناك ضحايا قتل نتيجة مكالمات أو رسائل وردت على الموبايل - ولناشطين مجتمع مدني. كما أجرينا خمس دراسات حالة تتعلق بالمحاكم والشرطة والقانون وملاجئ النساء - البيوت الآمنة - ، و تأكد لهم من خلال البحث أنه على الرغم من تعديل مواد قانون العقوبات العراقي في إقليم كردستان العراق، إلا أنه لا يزال هناك استمرار في قتل النساء بدافع الشرف في محافظة أربيل.

ويستمر إلى الآن قتل النساء بدافع الشرف وبذريعة غسل للعار في محافظة أربيل، إذ تم قتل الضحايا من قبل أقاربهم بذريعة أن سلوكهن يتعارض مع تقاليد و الأعراف الاجتماعية السائدة، أو إنهن ارتكبن فعل الزنا أو إنهن تكلمن مع

أشخاص من خارج نطاق العائلة أو إنهن تزوجن من دون رضا العائلة أو شوهدوا برفقة أشخاص غرباء ليسوا من المحارم فاعتبروا ذلك جريمة كبرى. لأنه يتعلق بشرف العائلة ومن تقوم بذلك تنتظرها عقوبة القتل على يد أقاربها. كما وجدنا من خلال البحث أن التقاليد و الأعراف الاجتماعية السائدة تعطي شرعية لقتل النساء بدافع الشرف في المجتمع الكردي.

أيضا من الناحية القانونية في إقليم كردستان العراق هناك محاولات للتقليل من ظاهرة قتل النساء بدافع الشرف فتم تعديل بعض النصوص القانونية، وهناك آثار واضحة لتلك التعديلات في قرارات المحاكم في الإقليم. لكن التعديل القانوني وحده لم يؤد إلى حل لهذه المشكلة إذ لا بد من إجراء تغييرات إلى جانب التعديلات القانونية. لذلك بحثنا تناول كل الجوانب و الأنظمة التي تتعلق بهذه الجريمة - الظاهرة.

وأيضا يقع على عاتق حكومة إقليم وكردستان توفير بيئة آمنة و سالمة و بعيدة عن قتل النساء في محافظة اربيل وكافة أرجاء إقليم كردستان والعراق تحت ذريعة الشرف و غسلاً للعار.

أما في محافظة كركوك / فقد قامت جمعية الأمل العراقية – فرع محافظة كركوك 46 - بإجراء بحث ركز على بعض القضايا الخاصة بقتل النساء بدافع الشرف، والتي عدد منها رفع أمام محكمة جنابات كركوك. البحث غطى المدة الممتدة من 2008 إلى 2010. واعتمد البحث أسلوب المقابلة المنظمة والمقابلة المفتوحة 47. ومن بين العديد من المقابلات التي أجريت مع الضحايا وعوائلهن ، إجراء مقابلة مع والدة ضحية قتلت على يد زوجها الذي أفلت من العقاب بسبب ضالة العقوبة المفروضة على هذه الجريمة والذي ساعده على الإفلات منها إن والد الضحية اجبر والدة الضحية أن تشهد مع الجاني – زوج الضحية – بأن الضحية كانت غير شريفة وغير طاهرة، في حين الحقيقة هي خلاف ذلك ولكن حتى يتمكن الجاني من الإفلات من العقاب بحجة انه قتل الضحية غسلاً للعار 48. فهذا كان التقرير الطبي الذي يوضح ان المجني عليها كانت طاهرة وإنها قتلت ظلماً

بسم الله الرحمن الرحيم

دائرة صحة كركوك
مختبر فحوصات الطبابة العدلية
العدد ١٥٠
التاريخ ٢٠٠٧/٩/١

إلى / مركز شرطة /
م / نتيجة فحص

كتابكم ٩٩٦٤ قـ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٧ الفحص
(انتهاء نتيجة الفحص)

١ - مسحة من الشرج / وكانت نتيجة الفحص (سالبة)
٢ - مسحة من الفرج / وكانت نتيجة الفحص (سالبة)
٣ - مسحة من القضيب / وكانت نتيجة الفحص (سالبة)
٤ - اللباس الداخلي / وكانت نتيجة الفحص (سالبة)
ان المادة المفحوصة في الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) اعلاه
كانت غير ملوثة بالمادة المحتوية (سالبة)

صورة منه الى
الطباية العدلية كتابكم المرقم ١١٢ / ١٨٦٦ قـ ١٨ / ٩ / ٢٠٠٧
للعلم مع التقدير

ممسؤول مختبر فحوصات
الطبابة العدلية

كما أطلعنا من خلال مقابلاتنا مع قضاة المحكمة – محكمة جنابات كركوك – على العديد من الأحكام الصادرة بحق الجناة في هذه الجرائم وكانت معظمها تصدر بعقوبة الحبس البسيط لمدة سنة واحدة وكثيرا منها كان يقرن بوقف التنفيذ استنادا إلى المادة 144 من قانون العقوبات العراقي.

والبعض الآخر من الأحكام كان فيه تلاعبا وتجاوزا لشروط تطبيق المادة 409 بل أنها كانت محالة إلى المحكمة وفق مادة جنائية خالية من العذر المخفف إلا أن محكمة جنابات كركوك حكمت على الجاني وفق المادة 409 على الرغم من عدم توافر شروطها في الجاني.

كما أجرينا مقابلات لجناة في جريمة القتل غسلا للعار بعضهم كان غير نادم على جريمته. إلا أن احدهم أدهشنا بما قاله ((كان عمري 17 سنة حين قتلت أمي ولكنني سجننت لمدة 6 اشهر في سجن الأحداث، ولم أسمح نفسي حتى الآن وسأموت كافرا ولن اغفر لنفسي فعلتي هذه وإنني نادم حتى العظم على فعلتي ، وأنا أساند إلغاء المادة 409 من قانون العقوبات لأنها انتهكت حق أمي وحق أختي وانتهكت حق الكثير من النساء أيضا. أصبحت انظر للأمور بشكل ثاني وكل إنسان له حق العيش وليس لأي شخص حق انتزاع الحياة منه)) 49.

كما أجرينا مقابلات لجناة في جريمة القتل غسلا للعار بعضهم كان غير نادم على جريمته. إلا أن احدهم أدهشنا بما قاله ((كان عمري 17 سنة حين قتلت أُمِّي ولكنني سجننت لمدة 6 اشهر في سجن الأحداث، ولم أسامح نفسي حتى الآن وسأموت كافرا ولن اغفر لنفسي فعلتي هذه وإنني نادم حتى العظم على فعلتي ، وأنا أساند إلغاء المادة 409 من قانون العقوبات لأنها انتهكت حق أُمِّي وحق أختي وانتهكت حق الكثير من النساء أيضا. أصبحت انظر للأمور بشكل ثاني وكل إنسان له حق العيش وليس لأي شخص حق انتزاع الحياة منه)) 50.

كما التقينا بضحايا ناجيات من الجريمة ، وضحت إحداهن أن زوجها كان يضربها بشدة وبقسوة ويريد أن يقتلها ليس لأنها غير شريفة أو ارتكبت فعل الخيانة الزوجية وإنما لأنه كان يريد أن يتزوج بواحدة أخرى وأراد التخلص مني. كما التقينا بثلاثة من رجال الدين من القوميات (تركمان وعرب وأكراد) اتفقوا جميعا على أن المادة 409 لا تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بل أن الدين ينادي بالستر. وأدناه كلامهم الذي اتفقوا عليه وكتبوه. وأجرينا مقابلة مع ثلاثة من شبوخ العشائر في كركوك (عرب وتركمان وأكراد) فكان رأيهم الآتي:-
"نحن ننظر إلى هذه المادة - 409 - نظرة إيجابية لأنها تمنع النساء من الخطأ، ولا نطالب بتعديلها أو تغييرها لأنها قانون تخويف للنساء وهي تحميهن ولا تميز ضدن، ولا نتفق مع إلغاء هذه المادة لان إلغائها سيعطي مجالا أكثر للمرأة" كما صرّح شيخ آخر "إذا زنا ابني فأني أحاول أن استر عليه وان أزوجه، أما إذا رأيت ابنتي مجرد أن نزلت من سيارة جالسة فيها في المقعد الأمامي فأني سأسوقها إلى منطقة بعيدة في العراق واقتلها بالرصاص غسلا للعار" 51.
كما وقمنا ب (35) مقابلة منظمة لمعرفة موقف الجهات المختصة من صناع القرار من هذه الجريمة ، وقد شملت عدد من فئات المجتمع ممن لهم ارتباط مباشر بهذا النوع من القضايا (المعلمين وأساتذة القانون والشرطة والأطباء في الطب العدلي ورجال الدين ورؤساء العشائر في مركز المدينة وفي الاقضية والنواحي (الحويجة والتون كوبري ودبس والداقوق). وكان هناك العديد من رجال القانون ورجال الدين قد رفضوا مقابلتنا بعد معرفة عنوان البحث!!

الفرع الثاني: النتائج والتوصيات التي خرجت بها المنظمات

أولا: النتائج

1. استخدم عدد من القضاة المادة 409 في قضايا بعيدة عن جرائم الشرف بل في قضايا تخص القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت لمساعدة الجناة على الإفلات من العقاب.
2. قانون العقوبات العراقي يساير الأعراف والتقاليد العشائرية رغم مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية والأديان السماوية ومبادئ حقوق الإنسان والدستور العراقي.
3. استغلال القوانين من قبل السلطة الحاكمة في المنطقة.
4. تعد المادة 409 من قانون العقوبات العراقي انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة على وجه الخصوص وتمييزا ولا مساواة بين الجنسين.
5. تحيز بعض الجهات الأمنية والتحقيقية (قضاة، رجال شرطة، محققين) مع المتهم في مثل هكذا قضايا.

6. سيطرة العادات والتقاليد العشائرية الذكورية على تفكير وقرارات العديد من أجهزة تنفيذ القانون.
7. التأثير السلبي والخطير الناجم عن جريمة القتل غسلا للعار على أفراد عائلة الضحية، لاسيما النساء، وعلى علاقاتهم الاجتماعية مع البيئة المحيطة بهم.
8. قضاة المحكمة يعتمدون إفادة الجاني بوصفه شاهد رئيس للقضية.
9. تعاطف القضاة مع الجناة في هذه الجريمة.
10. تدخلات الأحزاب الحاكمة في سير عدد من قضايا القتل العمد وتغيير مسارها إلى قضايا قتل غسلا للعار.
11. قلة خبرة وعدم إيمان معظم رجال تنفيذ القانون بمبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

ثانياً: توصيات منظمات المجتمع المدني الى الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي

1. تشكيل لجنة قضائية عادلة ومستقلة تتألف من خمسة أصناف من (اللجنة القانونية ولجنة المرأة ولجنة منظمات المجتمع المدني في البرلمان العراقي وموظف من موظفي الأمم المتحدة وناشطة نسوية عن كل محافظة من محافظات العراق) لمراجعة جميع القضايا المتعلقة بقتل النساء تحت ذريعة غسل العار لاسيما بعد 2003 وعلى وجه السرعة لغرض الوقوف على حقيقة ما إذا كانت فعلاً غسلا للعار أم ألبست هذا الثوب لمساعدة الجاني على الإفلات من العقاب.
2. إنشاء مديرية متابعة العنف ضد المرأة تابعة لوزارة الداخلية (تم تنفيذها) وإنشاء ملاجيء حكومية لحماية المرأة المتعرضة للعنف أو المهددة بالتعرض للعنف.
3. محاسبة القضاة المنحازين إلى القوى الحاكمة والأحزاب المسيطرة والعشائر والذكور الجناة حفاظاً على مبدأ استقلالية القضاء.
4. إلغاء المواد القانونية التي تشجع على قتل النساء تحت أي ذريعة، وجعل جريمة القتل تحت ذريعة غسل العار جريمة قتل عمدية ككل جرائم القتل وتخضع لأحكامها من دون أن تلبس ثوب العذر المخفف وبما يسمح للجنة من الإفلات من العقاب.
5. تفعيل العمل بالاتفاقيات الدولية واحترامها كونها جزء من التشريع الوطني لمصادقة العراق عليها. كذلك احترام النصوص الدستورية كونها الأسمى في التطبيق.
6. توفير الدعم للمؤسسات العاملة في مجال مجابهة العنف ضد المرأة والعمل على تمكين النساء اقتصادياً وقانونياً.
7. تفعيل دور الادعاء العام أسوة بقانون ودور الادعاء العام في جمهورية مصر العربية عندما يكون هو المبادر في تحريك الدعاوى الجزائية الخاصة بالقتل.
8. إجراء إحصائية دقيقة تغطي مناطق العراق كافة عن جرائم العنف التي تتعرض لها المرأة وإجراءات التصدي لها للوقوف على حقيقة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد المجتمع العراقي والأسرة العراقية.

ثالثاً: توصيات منظمات المجتمع المدني الى المجتمع الدولي

1. ان يبادر المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة العراقية للعمل بنود الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها ولاسيما اتفاقية مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتوفير الحماية الفاعلة للنساء العراقيات من كل أشكال الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها وتهدد أمنها وسلمها.
2. تدريب أجهزة تطبيق وتنفيذ القانون على كيفية احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتدريبهم على كيفية التعامل بالاتفاقيات الدولية ولاسيما اتفاقية مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
3. تضمين بنود المساعدات المقدمة إلى العراق دعم العاملين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة وبناء قدراتهم وتأهيلهم لتطوير عملهم في هذا المجال.
4. دعم نقابة المحامين العراقية وغيرها من المؤسسات القانونية التي تتولى عملية الدفاع والتمثيل المجاني للضحايا.

الخاتمة

عند الحديث عن علاج هذه الجريمة ووضع حل لها فيجب أن يكون القانون هو الطرف الآخر، فمن دون قانون يحمي الإنسان، المرأة، ويوضح حدود وأحكام هذه الجريمة ويضع عقاباً مناسباً لصورها بما لا يسمح لمرتكبيها من الإفلات من العقاب، فلن يكون هناك أي نفع من كل ما قيل ويقال ويكتب ويكتب عن العنف ضد النساء. فغياب القوانين والتشريعات الرادعة بحق كل من تسول له نفسه بارتكاب مثل هذه الجرائم.

فضلاً عن أن عدم توفر الجراحة لدى النساء للاعتراض على ما يتعرضن له من عنف وقتل بحكم الانصياع للعادات والتقاليد الشعبية، اسهم بشكل كبير لانتشار هذه الظاهرة وتناميها وافلات الجناة. وهذا نابع أيضاً من عدم توفر الوعي الكافي في المجتمع؛ ما يجعل النساء يصمتن مستسلمات؛ بل ومؤيدات لهذه الجرائم التي ترتكب بحقهن؛ فالموروث الشعبي الثقافي يضع المرأة في موقع الضحية التي يجب أن تكون كبش الفداء الذي يفدي الأطفال والعائلة. إن التوصيات النابعة من هذه الدراسة هي مفتاح المضي قدماً في عملية القضاء على العنف ضد المرأة. هذه التوصيات مترابطة وضرورية لاتخاذ منهاج فعال وشامل لإنهاء العنف ضد المرأة.

1- ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة وحمايتها، وهذا يقودنا إلى الدعوة إلى التصديق ومن دون تحفظات على المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان كافة لاسيما المتعلقة بحقوق المرأة.

2- العمل الجاد والهادف على ضمان معرفة النساء كافة لحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها وتعزيزها وممارستها لها. ولكي يتحقق هذا الأمر فلا بد من تثقيف الجميع، رجالاً ونساءً أولاً وبناتاً، على موضوع حقوق الإنسان للمرأة ومسؤولياتهم عن احترام حقوق الآخرين. كما لا بد من تعزيز ضمان وصول المرأة إلى العدالة بطرقها كافة، والسعي لتحقيق المساواة في حماية القانون، وضمان أن لا يتمتع مرتكبو العنف ضد المرأة بفرصة الإفلات من العقاب.

3- تعزيز ونشر ثقافة الجندر على كافة المستويات وفي مؤسسات الدولة كافة لضمان أن لا تؤدي السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التخطيط الإنمائي إلى إدامة العنف ضد المرأة وزيادة حدته وإنما يأخذ اتجاهاً ومنحاً آخر وهو منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. مع ضرورة التأكيد والتركيز على الاستفادة من خبرات النساء وتجاربهن مع العنف.

4- أن لا ترتكب الحكومة أعمال عنف ضد المرأة بأي شكل من الأشكال، وأن تضمن عدم ارتكاب أي من ممثليها لمثل هذه الأعمال، بما في ذلك اتخاذ التدابير العقابية أو التأديبية ضدهم وتحاكم جميع مرتكبيه وتعاقبهم أياً كانوا، وأن يكون لها دور فاعل وقوي في إنهاء العنف ضد المرأة وأن تضمن إجراء عملية المساءلة عن كل حوادث العنف، وتتخذ خطوات فاعلة ومؤثرة في القضاء على جميع الممارسات المؤسساتية والاجتماعية التي تعزز العنف أو تبرره أو تتغاضى عنه.

5- جعل القوانين والسياسات والممارسات الوطنية تتفق مع الالتزامات الدولية، وهذا يتطلب إلغاء كافة التشريعات التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة وضمان أن تتفق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

6- إعادة النظر في التشريعات والقوانين ذات الصلة، والكفيلة بتسيخ قواعد المساواة الكاملة في الحقوق بين المرأة والرجل، وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وتشريع الأنظمة والقوانين التي من شأنها إنهاء هذه الظاهرة من خلال فرض العقوبة المناسبة لعمليات قتل النساء.

6- تخصيص تشريع يعالج مشكلة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.

7- وضع خطط وبرامج عمل تتابعها الحكومة وتحديثها بانتظام، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لاسيما المنظمات غير الحكومية والشبكات والحركات النسائية.

8- تعزيز كفاءة جميع الموظفين في النظام القانوني والعدالة الجنائية ونظام الصحة في تلبية احتياجات الضحايا الناجيات وضمان حقوقهن، وذلك عن طريق التدريب وغيره من برامج بناء القدرات وتطوير المهارات.

9- وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بالمرأة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الجديدة وتستفيد من الخبرات الدولية وتؤكد دعم وتعزيز ثقافة التكافؤ والمساواة ومناهضة التمييز ونبيذ العنف. والحرص على إيجاد آلية وطنية ذات مستوى عال من القدرة على اتخاذ القرارات والقدرة على التنسيق لتنفيذ الإستراتيجية ومتابعة معوقات تنفيذها ويكون كل ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة.

10- العمل سريعا على إقامة نظام معلومات شامل عن المرأة بالتعاون ما بين الجهاز المركزي للإحصاء والمنظمات الدولية والوطنية ذات الصلة مع ضمان إتاحة المعلومات المتحصلة من جمع البيانات وتحليلها للجمهور وضمان العمل بها مع الحفاظ على كتمان هوية النساء احترام حقوق الإنسان للمرأة وعدم إلحاق الضرر بهن.

11- إنشاء مركز وطني للدراسات الخاصة بالمرأة وبما ييسر إجراء دراسات متكاملة وذات نفع عن المرأة ومتابعة أحوالها ورصد المظاهر السلبية والإيجابية التي تطرأ على وضعها.

12- إيجاد آليات مناسبة لحماية المرأة من العنف بصورة المتعددة على سبيل المثال تسهيل اتصال الضحايا من النساء بمراكز للحماية رسمية وطوعية.

13- العناية بموضوع الأمن الإنساني للمرأة بجوانبه كافة لاسيما فيما يتعلق بمنع ومعاقبة حالات الاتجار بالنساء أو إجبارهن على ممارسة أعمال البغاء والدعارة أو أية أعمال ضارة ومهينة للكرامة أو استغلالها كموضوع أو كرمز جنسي أو تعريضها للقتل والعقوبات الصارمة خارج إطار الشرعية القانونية مع التأكيد على مراجعة التشريعات النافذة وإزالة كل ما تتضمنه من نصوص تشكل عنفاً ضد المرأة وكذلك تشريع قوانين جديدة لسد النقص التشريعي الذي يواجه العديد من مظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة، مع التأكيد على تفعيل النصوص التشريعية التي تتضمن حماية للمرأة من أشكال العنف.

14- تخصيص بنود في ميزانية الدولة خاصة بمعالجة وتطوير وتنمية وضع وواقع المرأة العراقية بما يحقق القضاء على التمييز والعنف الممارس ضد المرأة، وتخصيص مشاريع تنمية وتحقق لها الأمن والاستقرار على كافة الأصعدة، وهذا الأمر بحد ذاته يستدعي إرادة سياسية هادفة وحقيقية للنهوض بواقع المرأة وتنمية وتطوير قدراتها.

- 15- التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان عامة وبحقوق المرأة خاصة وعلى نطاق واسع مع مراعاة أن يجاور ذلك برامج نشر الثقافة القانونية والقضاء على الأمية القانونية داخل المجتمع العراقي بشكل عام. ولا بد من التركيز على المرأة في ذلك ، إذ على المرأة معرفة حقوقها وكيفية الدفاع عنها وإيصال صوتها وشكواها إلى الجهات القضائية وغير القضائية المعنية وبالوسائل كافة وعدم التسامح أو السكوت عن سلب هذه الحقوق ، ويهدف من كل ذلك إلى صنع كيان واعي ومستقل لوجودها في المجتمع وليس مجرد تابع لغيرها.
- 16- تشجيع عمل المنظمات غير الحكومية لاسيما التي تعنى بشؤون المرأة وتهيئة الوسائل المناسبة للتعاون ما بينها وما بين المؤسسات الحكومية للتنسيق معها.
- 17- تدريب موظفي الشؤون القضائية والقانونية والطبية والاجتماعية ورجال الشرطة والقوات المسلحة وموظفي شؤون الهجرة على حقوق المرأة بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام وبالمواضيع التي لها علاقة بذلك لتفادي التعسف في السلطة الذي يفضي إلى انتهاك حقوق المرأة وتوعية هؤلاء الموظفين بطابع هذه الانتهاكات لاسيما القائمة على أساس الجنس ضمانا لمعاملة النساء الضحايا معاملة منصفة وكذلك لزيادة الوعي بهذه الحقوق.
- 18- توفير مؤسسات إنصاف وتأهيل ومراكز إيواء للنساء المتعرضات لانتهاك لحقوقهن بأي شكل من أشكال الانتهاك، فضلا عن تقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية وغيرها مجانا وتقديم أية مساعدة أخرى تقتضيها حالة المرأة الضحية.
- 19 - حث الحكومة على الالتزام بمواعيد تقديم التقارير الدورية الخاصة بمدى التزام العراق بتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومناقشة هذه التقارير مع الجهات الدولية والاستعانة بالخبراء وذوي الاختصاص في إعدادها وتقبل المساعدات الاستشارات الدولية للنهوض بواقع المرأة العراقية وتعزيز حقوقها وحرياتها واحترامها.

قائمة المصادر

- إبراهيم المشاهدي، المختار من قضاء محكمة التمييز، القسم الجنائي، ج2، مطبعة الزمان، بغداد، 1997.
- د. أكرم نشأت إبراهيم، السياسة الجنائية، دراسة مقارنة، ط2، شركة آب للطباعة الفنية المحدودة، بغداد، 1999.
- 12، م. ا. (1981، بلا بلا). القرار رقم 2176/جزاء أولى/جنايات/81 في 1981/12/26. بلا: بلا.
- 84 جريمة غسل عار في 2009 عُرضت عشرة منهم على المحاكم. (2010، 10 25). جريدة العالم العدد 221، العدد 221، الصفحة الأولى
- ابو بصل، د. (2013). جرائم الشرف ، دراسة فقهية مقارنة. بلا: كتاب منشور على شبكة الالوكة ضمن موقعها الالكتروني www.alukah.net. Retrieved from www.alukah.net
- الاعظمي، د. ا. (2002). موسوعة مصطلحات القانون الجنائي (Vol. الطبعة الأولى الجزء الثاني). بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.
- الجنابي، ق. ت. (2004). المفاجأة بالزنا عنصر استفزاز في القتل والايذاء ، رسالة مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد لنيل درجة الماجستير. بغداد: كلية القانون جامعة بغداد.
- الحديثي، ف. ع. (بلا). شرح قانون العقوبات القسم العام. بلا: بلا.
- الحسني، د.، & السامرائي، ك. (1968). الفقه الجنائي في قرارات محكمة التمييز ، المجلد الأول ، القرار رقم 1726/جنايات/65 في 1966/1/12. بغداد، العراق: مطبعة الارشاد.
- الحسني، ع. (1969 - 1970). شرح قانون العقوبات العراقي الجديد ، القسم العام. بغداد، العراق: مطبعة الازهر.
- الخلف، د. ح.، & الشاوي، س. (1982). المبادئ العامة في قانون العقوبات. بغداد، العراق: مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- السعدي، د. (1976 - 1977). شرح قانون العقوبات الجديد ، ج 3 ، جرائم الاعتداء على الاشخاص (Vol. الجزء الثالث). بغداد: مطبعة المعارف.
- السماك، ع. (1966). الموسوعة الجنائية في القضاء الجنائي العراقي (Vol. الجزء الثالث الطبعة الأولى). بغداد، العراق: مطبعة الارشاد.
- السماك، ع. (1979، بلا بلا). الباعث الشريف في قانون العقوبات. مجلة القضاء ، نقابة المحامين في العراق، العدد 1 و 2، p. 85.
- النشوربي، د. (1985). جريمة الزنا في ضوء القضاء والفقه. الاسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجديدة.
- العجيلي، ز. (بلا). المسؤولون و الناشطون قلقون من تزايد عدد النساء اللاتي يقتلن عوائلهن غسلا للعار. بلا: <http://niqash.rrizk.com>. Retrieved from <http://niqash.rrizk.com>
- الكرباسي، ع. م. (1999). الموسوعة العدلية العدد 39. بغداد، العراق: بلا.

- المتحدة، ت. ا. (2 July 2002). وثيقة الامم المتحدة الجمعية العامة 169 / 57 / A الدورة السابعة والخمسون ، العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد المرأة باسم الشرف.
- المشاهدي، ا. (1990). المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز. بغداد، العراق: مطبعة الجاحظ.
- آمال قرامي. (بلا تاريخ). التصدي لانتهاك حق المرأة في الحياة: جرائم الشرف نموذجاً. تم الاسترداد من بحث منشور ضمن الموقع www.karamah.org/arabic/docs.
- (بلا). تقرير عن جريمة الشرف. بلا: بلا. Retrieved from <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- عبد الله، م. م. (1975). الباعث في قانون العقوبات ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير. بغداد، العراق: كلية القانون ، جامعة بغداد.
- عيسى، ش. ا. (1999). القتل غسلاً للعار ، دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ، رسالة ماجستير. بغداد: كلية العلوم الاسلامية ، جامعة بغداد.
- فؤاد زكي عبد الكريم، مجموعة لأهم المبادئ والقرارات لمحكمة التمييز، مطبعة سرمد، بغداد، 1982، ص71.
- قاسم، ن. (18 أغسطس 2020 وجدّد في 18 أكتوبر 2020). جرائم الشرف: قتل تحت نظر القانون. تقرير منشور على موقع بي بي سي نيوز عربي. Retrieved from <https://www.bbc.com/arabic/features-53752998>
- قفاف، ف. (2019 - 2020). تعزيز الحماية الجنائية للمرأة في قانون العقوبات الجزائري ، دراسة مقارنة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق تخصص النظام الجنائي والسياسة الجنائية المعاصرة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد خضير بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.
- مجلة القضاء، ن. ا. (1990). القرار رقم 47/موسعة ثانياً/89 في 15/5/1989. مجلة القضاء ، نقابة المحامين في العراق العدد 2 السنة 45، 201. بغداد، بلا، العراق: مطبعة الشعب.
- محمود، د. خ. (1990). تفاوت الحماية الجنائية بين المرأة والرجل. بغداد، العراق: مطبعة الجاحظ.
- ناجي، م. (1974). الاحكام العامة في قانون العقوبات. بغداد، العراق: مطبعة العاني.
- وتمكين، ا. و. (بلا). اثار جائحة كوفيد 19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. بلا: الاسكوا وهيئة الامم المتحدة للمرأة وهيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين. Retrieved from <https://www.un.org/development/desa/india/policy-brief-4>
- E/ESCWA/2020/Policy Brief.4
- د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، ط 8، مطبعة جامعة القاهرة، 1984، ص337. هامش رقم 2.
- p.16، 1965، London، S. W. Stewart: A modern view of the criminal Law

الهوامش

- 1 - أوقف برلمان الاقليم في اغسطس/آب 2002 العمل بثلاث مواد من قانون العقوبات العراقي الصادر العام 1969 واهما القانون الخاص بالقتل بدافع غسل العار او ما يعرف بجرائم الشرف. <https://www.alarabiya.net/articles/2007%2F12%2F11%2F42783>
- 2 - هناك تقديرات متضاربة حول عدد جرائم الشرف في كردستان العراق حيث أصدرت منظمة المرأة الحرة في كردستان (FWOK) بياناً في اليوم العالمي للمرأة عام 2015 تشير إلى أن "6,082 امرأة قُتلن أو أُجبرن على الانتحار خلال العام الماضي في كردستان العراق، وهو ما يعادل تقريباً عدد شهداء البيشمركة الذين قاتلوا داعش،" وأن عدداً كبيراً من النساء كن ضحايا جرائم الشرف أو الانتحار القسري عن طريق التضحية بالنفس أو شنقاً. طبقاً لمجلة Zhin Woman، التي نُشرت في ديسمبر 2015 في السليمانية، في الفترة من يناير إلى أغسطس 2015 في المحافظات الكردية الرئيسية الثلاث: السليمانية وأربيل ودهوك، كان هناك 122 حالة قتل بدافع الشرف و124 حالة انتحار نسائي. وفقاً للمديرية العامة لمكافحة العنف المرتكب ضد المرأة بوزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان، فإن 14 امرأة فقط وقعن ضحايا جرائم الشرف "المزعومة". في عام 2017 تشير التقارير إلى أن هذه الممارسة في انخفاض بسبب ازدياد أعداد منظمات حقوق المرأة والمبادرات الحكومية. يتم الإبلاغ عن حوالي 500 جريمة قتل سنوياً في مستشفيات كردستان العراق، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية قد تكون أعلى. هناك تكهنات بأنه في محافظة أربيل هناك جريمة شرف واحدة في كل يوم. جريمة الشرف ، المصدر السابق <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 3 - تحفظ العراق عند تصديقه على الاتفاقية في سنة 1986 على الفقرتين (و ، ز) من هذه المادة ولم يسحب هذا التحفظ الى الان .
- 4 - أن بعض القوانين الأجنبية قد ألغت العقاب على ارتكاب فعل الزنا كالقانون الإنكليزي والفرنسي. فالمشرع الفرنسي ألغى النصوص التي تعاقب على فعل الزنا عام 1975 وهو أخذ بتوصية أصدرها المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات الذي عقد في لاهاي سنة 1964. وكذلك التشريع الإنكليزي لا يعاقب على الزنا وأن كان فعل لا أخلاقي إلا أنه لا يصل إلى جسامه الجريمة ويكفي فيه الطلاق بياشده المعتدى على حقوقه الزوجية أو تقضي له المحكمة به. ينظر، د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، ط 8، مطبعة جامعة القاهرة، 1984، ص337. هامش رقم 2. د. أكرم نشأت إبراهيم، السياسة الجنائية، دراسة مقارنة، ط2، شركة أب للطباعة الفنية المحدودة، بغداد، 1999، ص25.
- 5 - عرف الزنا في قانون عقوبات البحرين لسنة 1976، في المادة (150) منه بأنه (الزنا هو دخول العضو الجنسي للذكر لأقل درجة سواء كان مصحوباً بإفراز المني أم لا) كما عرف قانون العقوبات القطري لسنة 1971 الواقعة في المادة (197) منه بأنه (تعتبر الواقعة قد تمت حال وقوع أي قدر من الإيلاج).

- 6 - نصت المادة (377) عقوبات عراقي على أنه (1). تعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنا بها... 2. ويعاقب بالعقوبة ذاتها الزوج إذا زنا في منزل الزوجية).
- 7 - نصت المادة (274) عقوبات مصري على أنه (المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس ...).
- 8 - القرار رقم 2065/جنايات/73 في 1974/1/19. النشرة القضائية، ع1، س5، 1976، ص398.
- 9 - القرار رقم 471/تميزية/79 في 1979/4/5. مجموعة الأحكام العدلية، ع2، س10، 1979، ص204.
- وتجدر الإشارة إلى أن قانون الجرائم الإنكليزي لعام 1967 لم يجرم الاتصال الجنسي الشاذ (المثلي) في الخفاء إذا تم برضا الطرفين وكان كل منهما بلغ الحادية والعشرين من العمر. ينظر:
- S. W. Stewart: A modern view of the criminal Law, London, 1965, p.16.
- 10 - القرار رقم 3 /هيئة عامة/ 94 في 1996/3/20. أشار إليه علي محمد إبراهيم الكرباسي، الموسوعة العدلية، مرجع سابق، ع39، 1997، ص7.
- 11 - القرار رقم 533/531/هيئة عامة/78 في 1978/12/30. مجموعة الأحكام العدلية، ع4، س9، 1978، ص175.
- 12 - القرار رقم 2218/جنايات/94 في 1994/4/21. وبفس المعنى القرار رقم 1897/جنايات/94 في 1994/3/30. (القرارات غير منشورة).
- 13 - القرار 128 /هيئة عامة ثانية/75 في 1975/9/27. مجلة القضاء، نقابة المحامين في العراق، ع3، س31، مطبعة الشعب، بغداد، 1976، ص257.
- 14 - القرار رقم 3818/جنايات/72 في 1973/7/23. النشرة القضائية، ع3، س4، 1975، ص347.
- 15 - القرار رقم 1488/جنايات/76 في 1976/11/29. مجموعة الأحكام العدلية، ع4، س7، 1976، ص313.
- 16 - القرار رقم 8 /هيئة عامة ثانية/76 في 1976/4/10. مجموعة الأحكام العدلية، ع2، س7، 1976، ص341.
- 17 - نصت المادة (130) عقوبات عراقي على أنه (إذا توفر عذر مخفف في جنائية عقوبتها الإعدام نزلت العقوبة إلى السجن المؤبد أو المؤقت أو الحبس الذي لا تقل مدته عن السنة. فإن كانت عقوبتها السجن المؤبد أو المؤقت نزلت إلى عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر. كل ذلك ما لم ينص القانون على خلافه).
- 18 - نصت المادة (24) عقوبات عراقي على أنه (لا يتغير نوع الجريمة إذا استبدلت المحكمة بالعقوبة المقررة لها عقوبة من نوع أخف سواء كان ذلك لعذر مخفف أم لطرف قضائي مخفف ما لم ينص القانون على غير ذلك).
- 19 - القرار رقم 3965/الهيئة الجزائية/93 في 1993/10/30. (غير منشور).
- 20 - القرار رقم 3673/الهيئة الجزائية/93 في 1993/10/3. (غير منشور).
- 21 - القرار رقم 3100/الهيئة الجزائية/88 في 1989/1/24. (غير منشور).
- 22 - القرار رقم 2077/جنايات/73 في 1973/12/4. النشرة القضائية، ع4، س4، بلا سنة طبع، ص381.
- 23 - القرار رقم 671/جنايات/76 في 1976/12/21. مجموعة الأحكام العدلية، ع4، س7، 1976، ص313.
- 24 - القرار رقم 154/تميزية أولى/80 في 1980/1/27. أشار إليه فؤاد زكي عبد الكريم، مجموعة لأهم المبادئ والقرارات لمحكمة التمييز، مطبعة سمر، بغداد، 1982، ص71.
- 25 - القرار رقم 2222/الهيئة الجزائية للجنائيات/88 في 1988/8/23. مجموعة الأحكام العدلية، ع3، 1988، ص119.
- 26 - القرار رقم 29/موسوعة ثانية/91 في 1991/7/30. مجلة القضاء، نقابة المحامين في العراق، ع1 و2 و3 و4، س51، بغداد، 1996، ص48.
- 27 - القرار رقم 2993/الهيئة الجزائية/92 في 1992/10/11. (غير منشور).
- 28 - سبق الإصرار من الأشياء المعنوية التي لا تعرف إلا بمظاهرها الخارجية، وهي الأفعال المادية التي تصدر من الجاني وتدل على ما يضمه في نفسه من نية القتل. وقد عرفت المادة (3/33) عقوبات سبق الإصرار بأنه التفكير المصمم عليه في ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها بعيداً عن ثورة الغضب الأنّي أو الهياج النفسي. وتطبيقاً لذلك ينظر قرار محكمة التمييز في العراق رقم 20/هيئة عامة/92 في 1992/2/29. أشار إليه إبراهيم المشاهدي، المختار من قضاء محكمة التمييز، القسم الجنائي، ج2، مطبعة الزمان، بغداد، 1997، ص93.
- 29 - القرار رقم 691/جزاء ثانية/2001 في 2001/3/18. مجلة العدالة، وزارة العدل في العراق، ع3، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2001، ص70.
- 30 - القرار رقم 3822/جنايات/72 في 1973/6/7. النشرة القضائية، ع2، س4، 1975، ص434.
- 31 - القرار رقم 2269/جنايات/71 في 1971/10/11. النشرة القضائية، ع4، س2، أيلول 1973، ص164.
- 32 - القرار رقم 1320/هيئة الجزاء الثانية/98 في 1998/7/15. (غير منشور).
- 33 - الترتيد: لم يعرف قانون العقوبات العراقي الترتيد، لكن اعتبره من الظروف المشددة لجريمة القتل العمد (المادة 1/406) منه. وقد عرفه قانون العقوبات المصري في المادة (232) منه بأنه تربص الإنسان في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إيداعه بالضرب ونحوه.
- 34 - القرار رقم 79/هيئة عامة/97 في 1998/4/19. أشار إليه علي محمد إبراهيم الكرباسي، مرجع سابق، ع53، 1999، ص7.
- 35 - نصت المادة (132) عقوبات على أنه (إذا رأت المحكمة في جنائية أن ظروف الجريمة أو المجرم تستدعي الرأفة جاز لها أن تبديل العقوبة المقررة للجريمة على الوجه الآتي:- 1 -عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة. 2 -عقوبة السجن المؤبد بعقوبة السجن المؤقت.
- 3-عقوبة السجن المؤقت بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر).
- 36 - (نصت المادة (1/406)و) عقوبات على أنه (يعاقب بالإعدام من قتل نفساً عمداً في إحدى الحالات التالية ...و- إذا قصد الجاني قتل شخصين فأكثر فتم ذلك بفعل واحد...).

- 37 - نصت المادة (406/2) عقوبات على أنه (وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد في الأحوال التالية.. . إذا قصد الجاني قتل شخص واحد فأدى فعله إلى قتل شخصين فأكثر.. .).
- 38 - القرار رقم 85/هيئة عامة/92 في 1992/11/30. أشار إليه إبراهيم المشاهدي، مرجع سابق، ج2، ص150.
- 39 - القرار رقم 273/موسعة ثانية/88 في 1988/10/17. مجلة القضاء، نقابة المحامين في العراق، ع3 و4، ص44، مطبعة الشعب، بغداد، 1989، ص393.
- 40 - القرار رقم 1618/جنايات أولى/85-86 في 1986/6/26. مجموعة الأحكام العدلية، ع1 و2، لسنة 1986، ص159.
- 41 - القرار رقم 897/جنايات أولى/74 في 1974/3/30. النشرة القضائية، ع1، ص5، 1976، ص386.
- 42 - القرار رقم 211/هيئة عامة ثانية/75 في 1976/2/7. أشار إليه فؤاد زكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص69.
- 43 - لمزيد من التفاصيل ينظر التقرير المشار إليه - ص 19 وما بعدها.
- 44 - منظمة غير حكومية مستقلة تعمل من أجل حقوق المرأة موقعها الإلكتروني www.weoiraq.com ايميل الاتصال بها info@weoiraq.com
- 45 - Karaman Mamand - قاره مان ممند - (Kurdistan Institute For Human Rights(KIHR - Erbil, Iraq - Koya) University- The College of Law- E,mail:karaman.mamand@yahoo.com
- وتعد هذه المنظمة واحدة من المنظمات الثلاث الشريكة مع معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يقوم بتزويدها بالدعم الفني والتدريب وبناء القدرة لإعداد التقارير والدفاع عن حقوق الإنسان - معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان منظمة دولية غير حكومية - كلية القانون - جامعة ديوبول - شيكاغو - www.iharli-iraq.org
- 46 - جمعية الأمل العراقية منظمة غير حكومية مستقلة تهتم بقضايا حقوق الإنسان عامة وبقضايا حقوق المرأة - Iraqi-alamal.org وللاتصال بهم suroodmf@yahoo.com
- وتعد هذه المنظمة واحدة من المنظمات الثلاث الشريكة مع معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يقوم بتزويدها بالدعم الفني والتدريب وبناء القدرة لإعداد التقارير والدفاع عن حقوق الإنسان - معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان منظمة دولية غير حكومية - كلية القانون - جامعة ديوبول - شيكاغو - www.iharli-iraq.org
- 47 - ذكرت مديرة مكتب جمعية الأمل العراقية في كركوك ان المقابلة المفتوحة (وجها لوجه) قد مكنتهم من التماس مدى تأثير القضية على الضحايا الناجيات وعلى عوائلهم وحتى على الجناة أنفسهم. اما المقابلة المنظمة فقد مكنتهم من معرفة صناع القرار والجهات المعنية (الطب العدلي، رجال الدين، رؤساء العشائر، اساتذة جامعة قانونيين، وجهاء المجتمع، ناشطات نسويات، رجال إنفاذ القانون، ضباط شرطة، قضاة تحقيق وقضاة محاكم.
- 48 - مقابلة أجريت في منطقة الداوق في 2010 / 3 / 1
- 49 - المقابلة أجريت مع الجاني في كركوك بتاريخ 2010 / 4 / 9
- 50 - المقابلة أجريت مع الجاني في كركوك بتاريخ 2010 / 4 / 9
- 51 - شيوخ قبيلة في كركوك- مديرية شيوخ العشائر في كركوك بتاريخ 2010 / 2